

جامعة احمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
الموضوع:

تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط
- دراسة حالة البنوك الخليجية -

تحت إشراف الدكتور:

▪ عبد الرحمان عبد القادر

من إعداد الطالبتين:

➤ بولغيتي فاطمة

➤ بن يعيش لطيفة

السنة الجامعية : 2017 - 2018

**تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط
- دراسة حالة البنوك الخليجية -**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

أول الشكر الله القهار صاحب الفضل والكريم أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم
والمعرفة .

ثم كمال الشكر والتقدير للأستاذ المشرف عبد الرحمان عبد القادر صاحب الفضل بعد الله
على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل
فله منى كل التقدير والاحترام .

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم
لقراءتها.

لا يفوتونا ان نشكر كل من تزودنا بعملهم وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة احمد
دراية ادرار.

إهداء

إلى من قال فيهما بعد بسم الله الرحمن الرحيم (وقضى ربك إلا تعبدوا
إلا إياه وبالوالدين إحسانا)
إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها والإشارة بفضلها إلى التي كانت
تشجعني وكانت العين التي تحرسني أُمي الغالية أطال الله في عمره.
إلى من أنار لي الدرب وسهل لي سبل العلم والمعرفة وحرص علي منذ
صغري واجتهد في تربيتي وتوجيهي أبي طال الله في عمره.
إلى من كان سندي ماديا ومعنويا زوجي الغالي.
إلى كل إخوتي وأخواتي كل باسمه.
إلى كل عائلة بن يعيش السهلي.
إلى رفيقة الدرب التي جمعتني بها القدر فاطمة.

لطيفة

إهداء

أهدى ثمرة هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمين

إلى التي حملتني وهناً على وهناً وتعبت من أجل تربيتي وتعليمي، أُمي الغالية أدامها الله تاجاً فوق

رؤوسن

إلى الذي اعتنى بي وتكبد المصاعب و المتاعب من اجلي أبي الغالي حفظه الله

إلى أخواتي الأعزاء كل واحد باسمه من زينب إلى إسماعيل دون أن أنسى روح جدي الحاج بوبكر

وجدي سي حيدى وروح جدتي فاطمة، والى جدتي فاطنة بارك الله في عمرها .

إلى أعمامي و عماتي وأخوالي وخالاتي وكل من يحمل لقب بولغيتي كبيرو صغير من قريب أو بعيد.

إلى من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة جميلة، حليلة، أمينة، مريمة، يمينة عمار،

إلى كل طالبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2017-2018

إلى كل من حملهم قلبي ولم تحملهم ورقتي.

إلى أستاذي المشرف جزه الله خيراً على اهتمامه.

إلى من ساهم في تعليمي من طور الابتدائي إلى الجامعي .

أهدى هذا البحث المتواضع راجية من الله عز و جل أن يكون وسيلة مساعدة لكل طالب علم

ومعرفة.

فاطمة

الفهارس

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
I-VI	المحتوى
أ- ج	مقدمة
4	الفصل الأول
5	تمهيد
6	المبحث الأول : إطار مفاهيمي حول البنوك الإسلامية
6	المطلب الأول: نشأت البنوك الإسلامية
8	المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية
8	المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية
8	الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية
9	الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية
10	المبحث الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ومصادرها
10	المطلب الأول: أنواع أسعار النفط
11	المطلب الثاني: مصادر البنوك الإسلامية
13	المطلب الثالث: خدمات التي يقدمها البنوك الإسلامية
16	المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية
16	المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية القائمة على مبدأ الربح والخسارة
16	الفرع الأول: عقد المضاربة
18	الفرع الثاني: عقد المشاركة
20	الفرع الثالث: المزارعة
21	الفرع الرابع: المساقات
21	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية القائمة على صيغ المدنات
21	الفرع الأول: بيع المرابحة
22	الفرع الثاني: الإيجار
23	الفرع الثالث: السلم
24	الفرع الرابع: الاستصناع
25	خلاصة الفصل

26	الفصل الثاني: عموميات حول أسعار النفط وانعكاسها على ربحية البنوك الإسلامية
27	تمهيد
28	المبحث الأول: ماهية أسعار النفط
28	المطلب الأول: تعريف أسعار النفط وأهميتها
29	المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط
33	المبحث الثالث: أنواع ومحددات أسعار النفط والعوامل المؤثر فيها
33	المطلب الأول: أنواع أسعار النفط
34	المطلب الثاني: محددات أسعار النفط
34	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط
36	المبحث الثالث: تقييم ربحية البنوك الإسلامية
36	المطلب الأول: تعريف الربحية البنوك
37	المطلب الثاني: مؤشرات الربحية <i>profitabilité ratios</i>
38	المطلب الثالث: تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط.
40	الفرع الأول: تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط.
41	الفرع الثاني: تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية قبل سنة 2013
42	الفرع الثالث: تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في سنة 2015
24	تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في سنة 2017
47	خلاصة
48	الفصل الثالث: تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط- دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية الخليجية -.
49	تمهيد
50	المبحث الأول: تقييم ربحية البنوك الإسلامية السعودية في ظل تراجع أسعار النفط (2005-2016)
50	المطلب الأول: تقييم ربحية البنك ألراجحي الإسلامية السعودية في ظل تراجع أسعار النفط (2005-2016)
53	المطلب الثاني: تقييم ربحية البنك الجزيرة السعودية في ظل تراجع أسعار النفط (2005-2016).
55	المطلب الثالث: تقييم ربحية بنك البلاد السعودي في ظل تراجع أسعار النفط (2005-2016).
57	المبحث الثاني: تقييم ربحية البنوك الإسلامية الكويتي والقطرية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.

57	المطلب الاول: تعريف بالبنوك الإسلامية الكويتي والقطرية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.
58	المطلب الثاني: : تقييم مؤشرات الربحية البنوك الكويتي الإسلامي خلال الفترة 2005-2016.
62	المطلب الثالث: تقييم ربحية بنوك الإسلامية القطرية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.
65	المبحث الثالث: تقييم ربحية البنوك الإماراتية الإسلامية والبحرينية الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.
65	المطلب الاول: تعريف بالبنوك الإسلامية الإماراتية والبحرينية.
66	المطلب الثاني: تقييم مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية الإماراتية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.
69	المطلب الثالث: تقييم ربحية بنوك الإسلامية البحرينية في ظل تراجع أسعار النفط
71	خلاصة الفصل
73	الخاتمة
76	قائمة المصادر والمراجع
/	الملخص

فهرس الأشكال

صفحة	العنوان	الرقم الشكل
30	تطورات أسعار النفط (1973- 1986)	01-02
31	تطورات أسعار النفط (1990- 2000)	02.02
32	تطورات أسعار النفط (2001- 2009)	02.03
33	تطورات أسعار النفط (2010 - 2017)	02 . 04
39	تطور أسعار النفط وانعكاسها على مؤشرات ربحية البنوك	02 . 05
41	أداء ربحية البنوك الإسلامية في سنة 2011.	02 .06
42	رسم بياني يمثل العائد المتوسط للمصارف الإسلامية على الموجودات وحقوق الملكية	02 .07
44	رسم بياني يمثل لعائد المتوسط للمصارف الإسلامية على الأصول حسب البلاد	02 .08
45	رسم بياني للمتوسط المرجح لعوائد الأصول و المتوسط المرجح لعوائد الاستثمار	02- 09
53	رسم بياني لمتوسط العائد على حقوق الأصول للمصارف الإسلامية القائمة حسب البلد.	02- 10

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
39	يمثل تطورا مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط	2 - 1
51	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك الراجحي السعودي (2005-2016)	3 - 2
53	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك الجزيرة السعودي (2005-2016)	3 - 3
55	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك البلاد السعودي (2005-2016)	3 - 4
58	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك بوبيان الكويتي (2005-2016)	3 - 5
59	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك التمويل الكويتي (2005-2016)	3 - 6
61	يمثل مؤشرات الربحية لبنك قطر الإسلامية القطري وأسعار النفط (2005-2016)	3 - 7
62	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك الريان القطري الإسلامي (2005-2016)	3 - 8
45	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك دبي الإسلامي (2005-2016)	3 - 9
66	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك أبو ظبي الإسلامي (2005-2016)	3 - 10
67	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك البحرين الإسلامي (2005-2016)	3 - 11
68	يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك البحرين الإسلامي (2005-2016)	3 - 12

مقدمة

مقدمة:

للقطاع المصرفي دور هام لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة عن طريق البنوك الإسلامية والتي بدورها حققت نجاحاً باهراً في إثبات النظرية التمويلية الإسلامية. فتحقيق الربح يعتبر هدفاً أساسياً لكل مؤسسة ، لذلك تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك إلى تحقيقه.

تعتبر الربحية أهم مؤشر لتقييم أداء البنوك ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية لكأسعار النفط وتقلباتها، إذ تمكن هذه المؤشرات من قياس مدى قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، من أجل كسب ثقة الزبائن مع هذه البنوك. يعد النفط من أهم مصادر الطاقة التي تحرك عجلة التنمية، بحيث عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتذبذبات مفاجئة تأثرت بعدت عوامل مما اثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي، كما شهدت الأسواق العالمية في جوان 2014 هبوطاً مطرداً، في أسعار النفط وصل إلى حدود 105 دولار للبرميل في سنة 2013، لكنه انحدر في أوائل سنة 2015 إلى ما دون خمسين دولار ويعزى هذا الهبوط إلى تفاعل قوى العرض والطلب، إن هذا التراجع بدوره اثر على ربحية البنوك بصفة عامة، تتمتع البنوك الإسلامية بميزة نسبية بين دول العالم لامتلاكها احتياطات نفطية ضخمة إذ تمتلك أكبر احتياطي في العالم يقدر ب 29% من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي لعام 2014.

وفي دراستنا تم التطرق إلى دراسة عينة من البنوك الخليجية التي تنشط في دول مجلس التعاون

الخليجي.

1. الإشكالية:

استناداً إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم هذه الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يمكن تقييم انعكاسات أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية بصفة عامة؟ وعلى ربحية البنوك الإسلامية الخليجية بصفة خاصة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية البنوك الإسلامية؟
- ما هي انعكاسات تراجع أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية؟
- فيما تتمثل انعكاسات تراجع أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية الخليجية؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- تكمن أهمية البنوك الإسلامية في تلبية حاجيات الأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- في ظل تراجع أسعار النفط العالمية تتراجع معه ربحية البنوك الإسلامية.



- يؤدي تراجع أسعار النفط العالمية إلى تراجع ربحية البنوك الإسلامية الخليجية نظرا لتراجع مداخيل اقتصاديات الدول الخليجية.

3. حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من البنوك الإسلامية الخليجية.
- ✓ أما الحدود الزمنية: سوف يتم استخدام البيانات والمعلومات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من 2005 - 2016.

4. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف منها:

- ❖ تسليط الضوء على أهم المؤشرات المستخدمة وتقييم ربحية البنوك الإسلامية.
- ❖ معرفة انعكاسات أسعار النفط على ربحية البنوك الإسلامية.
- ❖ تحليل مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في البحث والاطلاع على كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية.
- محاولة معرفة التطورات التي مرت بها أسعار النفط.
- قلة الدراسة التي تتناول تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط.

6. منهج الدراسة:

قصد الوصول إلى النتائج الموجودة وللإجابة على الأسئلة المطروحة استخدامنا التحليلي المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري المتعلق بمفاهيم حول البنوك الإسلامية وأسعار النفط، وكيفية تقييم ربحية هذه البنوك.

أما في الجانب التطبيقي كذلك من أجل تقييم أداء البنوك الإسلامية الخليجية في ظل تراجع أسعار النفط ، واعتمدنا كذلك على المنهج المقارن في حالة المقارنة بين مؤشرات الربحية على ممر السنوات المدروسة.

7. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

- دراسة لهنذر طلال، بعنوان: "مقارنة المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة 13، العدد الثاني، 2007، هدف من هذه الدراسة هو مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال فترة (1992 - 2001) باستخدام النسب المالية. وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية الأردنية.

- دراسة لرتيبة بركبية، بعنوان: "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر علوم المالية ومحاسبة تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مباح

ورقلة، 2013-2014: هدف من هذه الدراسة هو التعرف على عوائد والمخاطر البنوك التقليدية وإسلامية وتقييم أداء بنكين ومقارنة بينهما.

➤ دراسة لزهري صبحي بشناق، بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة 2010-2011: هدف من هذه الدراسة هو تقييم أداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين. خلصت هذه الدراسة إلى أن تقييم أداء البنوك يتم عن طريق استخدام أهم المؤشرات المالية وأن جميع مؤشرات الربحية أن البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية.

8. هيكل الدراسة:

- بغرض الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:
- ✓ الفصل الأول الذي يتمثل في الجانب النظري للبنوك الإسلامية والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث؛ المبحث الأول يكمن في ماهية البنوك الإسلامية، نشأتها، تعريفها، خصائصها وأهدافها، المبحث الثاني يتضمن أنواع البنوك الإسلامية، مصادر تمويلها والخدمات التي تقدمها، أما المبحث الثالث فقد تضمن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ الربح والخسارة وعلى المداينات.
 - ✓ الفصل الثاني: والذي يتناول عموميات حول أسعار النفط، انعكاساتها على ربحية البنوك الإسلامية من تم تطرق في المبحث الأول إلى ماهية أسعار النفط، أهميتها والتطورات التي مرت بها. وفي المبحث الثاني؛ تناول أنواع أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها. أما المبحث الثالث: يتضمن التعريف بربحية البنوك الإسلامية والمؤشرات التي تعتمد عليها في قياس هذه الربحية وتطورات هذه المؤشرات في ظل تراجع أسعار النفط.
 - ✓ الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية الخليجية. وذلك من خلال دراسة عينة تتكون من 10 بنوك تنشط في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتناول كذلك التعريف بهذه البنوك، تحليل مؤشرات ربحية كل بنك على حدة في ظل تراجع أسعار النفط وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض النتائج.

الفصل الأول

مدخل عام للبنوك الإسلامية

تمهيد:

تعتبر البنوك عنصراً أساسياً في الأنشطة الاقتصادية، وهي مؤسسة مالية ومصرفية تقبل ودائع من الأفراد الذين لديهم فائض في أموالهم وتوجيهها إلى الأفراد الذين يحتاجونها، من أجل تحقيق التعاون بين أفراد المجتمع، ومن هذه البنوك نجد؛ البنوك التجارية والبنك المركزي، و البنوك الإسلامية ... الخ.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التجارية، والتي من مبادئها عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، فقد جاءت من أجل تلبية حاجات المجتمع الإسلامي؛ وذلك عن طريق تنويع آليات الاستثمار في الموارد المالية، كما أنها تقوم بتفعيل التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في تمويل نشاطات اقتصادية مثل تمويل النشاط الزراعي، الصناعي... الخ، باستخدام صيغ تمويل إسلامي. وعلى هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية بديل عن البنوك التقليدية بسبب لتعاملها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما جعل أغلبية الدول تتبناها وخاصة الدول الإسلامية. وقد تم التعرض في هذا الفصل إلى نشأتها وتطورها، تعريفها، خصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية.

تزايد دور المصارف التقليدية منذ نشأتها في إيطاليا عام 1157م وانفرادها بالأسواق المالية والاقتصادية، وحتى القرن العشرين بدأ التفكير في إنشاء كيانات مالية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى زيادة قاعدة المتعاملين مع هذه الكيانات.¹ وقد كانت هناك تجارب لإنشاء المصارف الإسلامية ذات أغراض محددة؛ فمثلا في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، في منتصف الأربعينات، والأخر في باكستان في أواخر الخمسينات، إلا أنهما لم يتمكنوا من الاستمرار.

وفي أواخر الخمسينات في أحد المناطق الريفية في باكستان أنشأت مؤسسة تستقبل الودائع من مالكي الأراضي الأغنياء لتقدمها إلى الفقراء المزارعين، من أجل تحسين إنتاجهم الزراعي والنهوض بمستواهم المعيشي، دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عائد عليها، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين كانت بدون عائد أيضا، وإنما كانت تلك المؤسسة تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، إلا أنها أغلقت أبوابها في أوائل الستينات نتيجة لعدم استمرار لإقبال على الإيداع فيها.²

وفي عام 1963 أنشئ أول بنك للادخار المحلي في مصر بمنطقة (ميت غمر)، وقامت هذه التجربة على أساس الربح والخسارة بعيدا عن الفائدة، ولقد ساهم أحمد عبد العزيز النجار بمجهوده الخاص في إنشاء هذه البنوك في الريف المصري، وجاء هذا المشروع لتجسيد أفكار طالما طرحت وجرى الحديث عنها نظريا، حيث تم تجسد نفس الفكرة لمصارف الادخار في ألمانيا مع إجراء تعديل عليها كبديل إسلامي، وبالرغم من قصر عمرها فإنها أفادت في انطلاق النظام المالي الإسلامي، إلا أن هذه التجربة لم تستمر أيضا وتوقف البنك عن العمل عام 1967.³

ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها المميز والمنظم كمؤسسات التمويل والاستثمار إلا في منتصف السبعينات عند ما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المتعاقدة بجدة في 10/08/1974 بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية، الذي باشر العمل في 20/10/1975، وهو أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية تهدف إلى تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتنفيذ أحكام الشريعة

¹ - نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 58.

² - نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ص 184.

³ - بن حمي حسناء، صيغ التمويل بالمداينات في البنوك الإسلامية ودورها في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار في الجزائر 2016 - 2017، ص 14.

الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائله. ثم جاء بعده بنك دبي الإسلامي عام 1975 ليصبح أول مصرف إسلامي بقيمة الأفراد.¹

¹ - نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص 185.

المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

لقد اختلفت التعارف حول مفهوم البنوك الإسلامية وسنقتصر على البعض منها:

1. الموسوعة العملية و العلمية للبنوك الإسلامي: عرفت بأنها أداة و سبيل عملي إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية، وسند لاقتصاديات الدول الإسلامية.¹
 2. الدكتور احمد النجار: يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع للتكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.
 3. الدكتور عبد الرحمن يسري: يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها، نشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.²
 4. أيضا يعرف البنك الإسلامي : بأنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالإعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.³
 5. عرف المصرف الإسلامي أو (بيت التمويل الإسلامي): "على أنه كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية لكونه محرما شرعا.⁴
- ومن خلال هذه التعارف نستخلص تعريف الشامل للبنوك الإسلامية: فيمكن تعريفها بأنها عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بعدم تعاملها بالفائدة الربوية أخذاً و عطاءً، كما تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المطلب الثالث: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها**
- إن البنك الإسلامي يركز على أسس ومبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية وتحقيق أهدافها.
- أولاً: خصائص البنوك الإسلامية**
- للبنوك الإسلامية عدت خصائص تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى و من أهم هذه الخصائص نذكر مايلي:⁵
- ✓ عدم التعامل بالربا (الفائدة) بكل أشكالها وأنوعها .

1 - عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في المعاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 398 .

2 - عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المال ، ط 1، دار الفكر الجامعي ، جامعة الإسكندرية ، 2010 ، ص 22.

3 - سعيد علي العبيدي ، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار دجلة ،عمان، 2011، ص 296.

4 - افتخار محمد مناحي الرفيعي وآخرون، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية العدد 31، 2012، ص 21.

5 - سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 297.

- ✓ استخدام أموال البنوك والودائع الاستثمارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وفق صيغ استثمار مشروعة تكون بديلا عن التمويل الربوي. ويجب التأكيد هنا على ضرورة أن تكون جميع مراحل العملية الإنتاجية مقبولة شرعا وواقعة في دائرة الحلال.
- ✓ تجميع المدخرات وتوجيهها لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- ✓ تقديم خدمات بنكية للجمهور خالية من الربا أو التعاملات المحرمة الأخرى.
- ✓ تسهيل أداء فريضة الزكاة على المساهمين والمودعين المكلفين من خلال فتح صناديق خاصة لتجميع أموال الزكاة وإعادة توزيعها إلى مستحقيها شرعا.

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية

- هناك جملة من الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها، تتبع من كون البنك ممثلا عن أصحاب رب المال وبحاجة إلى تحقيق عائد على أمواله، ومن كون البنك مضاربا عاملا في أموال المودعين لديه يسعى إلى تحقيق عائد من عمله وعلى أموالهم، ومن كونه متخصصا في النشاطات و الأعمال المالية المصرفية المختلفة. ومن هذه الأهداف نجد:
- **تحقيق الربح:** وهو من أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها لأنها مقياس لاستمراريته وبقاءه، وهذا الربح ليس فقط للبنك نفسه وإنما أيضا للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك .
 - **الحكمة والأمان في التصرف في الأموال:** وذلك من خلال تنويع الاستثمارات و تقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف.
 - **الاستمرارية والنمو:** أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات،
- بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات و توظيفها.¹

¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 113، 114.

المبحث الثاني: أنواع البنوك الإسلامية ومصادر تمويلها

تتعدد أنواع وتختلف باختلاف مجالات نشاطها ومصادر تمويلها.

المطلب الأول: أنواع البنوك

يمكن تصنيف البنوك الإسلامية وفق عدة مجالات:

أولاً: وفق المجال الجغرافي : نقصد بالحدود الجغرافية هي تلك الحدود الدولية التي تنقسم بين الدول، ومن خلال هذا الجانب يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى نوعين هما:¹

- ❖ **بنوك إسلامية محلية :** يكون محل نشاطها هي الدولة التي ينتهي إليها، فنجد أغلب هذا النوع من البنوك الإسلامية يختص في المشاريع المحلية متوسطة الحجم .
- ❖ **بنوك إسلامية دولية :** والتي يتعد نشاطها حدود الدولة التي تنتمي إليها (مقره الاجتماعي) ليشمل عدة دول أخرى، ويكون هذا إما عن وكالته المفتوحة في تلك الدولة أو قيامه بشكل مباشر بالاستثمار.

ثانياً: وفقاً لمجال الوظيفي:

وفق هذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدة فيما يلي:²

- **بنوك إسلامية صناعية:** هي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
- **البنوك الإسلامية الزراعية:** هي التي يغلب على نشاطاتها المجال الزراعي وكل ما يشمله.
- **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي :** تعمل على نطاقين، نطاق بنوك الادخار وصناديق الادخار، ومهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد.
- **بنوك إسلامية تجارية:** تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقاً للأسس والأساليب الإسلامية.
- **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية :** تعمل على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية.

ثالثاً: وفقاً لحجم النشاط

يعتبر نشاط البنك من الأسس التي يمكن أن تتميز بها البنوك الإسلامية، و من خلاله يمكن تقسيمها إلى ما يلي:³

¹ - عبد العزيز ميلودي، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص43.

² - سليمة طبايبي، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية(رماح)، عمان، 2016، ص69.

³ - عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2008- 2009، ص77.

- البنوك الإسلامية الصغيرة : هي بنوك محدودة الأعمال ومقتصرة على نشاط محلي ومعاملات مصرفية محلية تتواجد في المدن الصغيرة وتنقل فوائضها الإسلامية الكبرى من أجل توظيفها.
- البنوك الإسلامية متوسطة الحجم : تتميز عن الأولى بطابعها القوي وتوسعات نشاطها وفروعها المنتشرة على مستوى الدولة لتغطي جميع المتعاملين معها، كما تتميز بتقديم خدمات إضافية عن الأولى.
- البنوك الإسلامية كبيرة الحجم : يطلق عليها بنوك الدرجة الأولى وهي بنوك تتمتع بالحجم الذي يمكن أن يؤثر على السوق المصرفي والنقدي المحلي أو الدولي، لها فروع في أسواق النقد والمال والبنوك المشتركة.

المطلب الثاني: مصادر تمويل البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر تمويل البنوك الإسلامية إلى مصادر داخلية أخرى خارجية.

أولاً: مصادر الأموال الذاتية (الداخلية):

تتضمن مصادر تمويل البنوك الإسلامية الذاتية الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب البنك، أي المساهمون في شركة البنوك الإسلامية، والأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطيات النقدية التي يحتفظ بها البنك التزاماً بالقوانين السائدة، وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها البنك من نشاطاته ولا يوزعها على مساهميه، مثله في ذلك مثل البنك التقليدي.¹

وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر:²

(1) رأس المال : يعتبر رأس المال المدفوع بالنسبة للمصارف بمثابة تأمين معد لامتناس الخسائر المتوقعة في المستقبل بالإضافة إلى أنه صمام الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين والمتعاملين مع المصرف.

(2) الاحتياطيات: هي عبارة عن مجموع المبالغ التي تم تجميعها من أرباح المصارف في شكل احتياطي قانوني واحتياطي إجباري بهدف دعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على ملاءته وسلامته رأسماله إضافة إلى ثبات قيمة ودائعه.

(3) الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):

وهي تتمثل في الأرباح التي يتم اختيارها داخل المصرف، وأن مبدأ احتفاظ المصرف الإسلامي بالأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. فكما هو معروف أن المصرف يعمل مضارياً بأموال المودعين يحق له تجميد جزء معين من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على المصرف من ظروف استثنائية.

¹ - محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق، ص174.

² - غسان السبلاني، المصارف الإسلامية في نظام مالي عادل ومستقر (مقارنات - تطورات - نتائج)، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص124.

ثانياً: المصادر الخارجية

تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية مع المصادر الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف وتتمثل هذه المصادر في ما يلي:

1- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

تعرف بأنها النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو يرد مبلغ مساوياً لها عند الطلب، والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها للتوظيف طويل الأجل وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، و يتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنوك بتقدير معدلات السحب اليومية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية والمؤسسات النقدية. وتعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظراً لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل و استثمار تلك الأموال وذلك تطبيقاً للقاعدة الشرعية (الخارج بالضمان).¹

2- حسابات الاستثمار:

هذه الحسابات هي الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال، بغرض قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها وتكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من شروط وقواعد عقد المضاربة، ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

- **حسابات الاستثمار العام:** ويؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة، وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلي للتوظيف دون ربطها بمشروع استثماري معين.²
- **حساب الاستثمار المقيد:** وهي أن يدفع رجل المال إلى آخر مضاربة على أن يعمل به في بلدة معينة، وفي بضاعة معينة، فان خالف ذلك كان ضامناً، أي أن المضاربة المقيدة تكون مقيدة بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو إما أن يبيع أو يشتري من شخص معين، وبأي شروط يراها رب المال لا تقيد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع.³

3- شهادات الإيداع الاستثمارية:

تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية، ويمكن اعتبار هذه الشهادات بمثابة أوراق مالية شبيهة بشهادات الاستثمار التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة، لكنه لا

¹ - غنجو أسماء، عامر نوال، الصوكوك الإسلامية كآلية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ادنار، 2016-2017، ص15.

² - امارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في إدارة أعمال، جامعة حلب، 2009-2010، ص ص54،55.

³ - لنصاري رحمة، موساوي زانة، واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية - بعض البنوك الخليجية أنموذجاً، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ادنار، 2016-2017، ص 14.

تعطى فائدة ثابتة بل تعطي عائد من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية.¹

4 - الودائع الادخارية (التوفير):

وهي تمثل الأموال التي يحتفظ بها الأفراد احتياطاً للمستقبل، وعادة ما تكون حسابات متوسطة وطويلة الأجل، ويعطي المصرف الإسلامي أهمية خاصة للحسابات الادخارية بهدف نشر وتعميق السلوك الادخاري بين أفراد المجتمع، كما يعبر الادخار عن سلوك رشيد لدى الأفراد من خلال الاحتفاظ بجزء من الدخل بدلاً من إنفاقه على الحاجات الاستهلاكية، والمصرف الإسلامي يقبل ودائع التوفير، وفي حالة اشتراك هذه الودائع في العمليات الاستثمارية للمصرف، فيقوم بدفع عوائد لأصحابها تتمثل في نسبة الربح الناتج عن تشغيل هذه الأموال.²

5- صكوك الاستثمارية:

هي أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وتعد تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (المصرف).³

المطلب الثالث: الخدمات البنكية التي يقدمها البنك الإسلامي (الوظائف):

هناك العديد من الخدمات البنكية التي يقدمها البنك الإسلامي حيث يمكن تقسيمها إلى عدة أقسام:

أولاً: قبول الودائع المصرفية وفتح الحسابات

قبول الودائع بشتى أنواعها الجارية أو التوفير أو لأجل أو شهادات الإيداع الإسلامية، بحيث يقوم البنك الإسلامي باستقبال هذه الأموال وتوجيهها في حسابات العملاء وفق ما يطلبه العميل، وقد تم الحديث عن أنواع هذه الودائع وطريقة عملها في المطلب الأول حول مصادر الأموال الداخلية والأموال الخارجية للبنوك الإسلامية.⁴

ثانياً: الاعتماد المستندي

وهو من أهم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه التجار والصانعين الذين يتعاملون في الاستيراد أو التصدير. والاعتماد المستندي عبارة عن تعهد بالسداد والدفع من قبل البنك المصدر للاعتماد نيابة عن عمليه طالب الاعتماد لصالح حساب المصدر المستفيد من الاعتماد لدى بنك في دولة أخرى،

¹ - احمد حسين احمد المشهراوي، اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، 2006 2007، ص 49.

² -عماد غزالي، مرجع سابق، ص ص 35،36.

³ بوجعواوي جميلة، شويرف فضلة، تقييم واقع التمويل بالمشاركة والمضاربة في البنوك الإسلامية الخليجية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة ادرا، 2016-2017، ص16.

⁴ موسى محمد شحاده، مدى مجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات منح درجة الدكتوراه برنامج العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الدراسات العليا الجامعة الحرة في هولندا، 2010-2011، فلسطين، ص 199.

وذلك مقابل مجموعة من الوثائق ذات العلاقة بشحن أو نقل ملكية البضاعة المشتراة للعميل المستورد من قبل المصدر. ويتكون الاعتماد المستندي عادة من أربعة أطرافهم المشتري والمستورد والبائع المصدر وبنك المستورد وبنك المصدر، ويعتبر الاعتماد المستندي وسيلة دفع دولية ذات مصداقية عالية كونها تشكل ضمانا وتأكيدا لحقوق الأطراف المشتركة في العمليات التجارية الدولية.¹

ثالثا: التحويلات المصرفية

تمثل التحويلات المصرفية احد الأنشطة المهمة في البنوك الإسلامية ومعناها نقل المبالغ من شخص إلى آخر أو من بلد لآخر أو من حساب إلى آخر أو من مصرف لآخر، ومن أنواعها الحوالة الداخلية والحوالة الخارجية.²

✚ **الحوالة الداخلية:** عرفت على أنها أمر غير معلق على شرط صادر من الساحب إلى شخص آخر المسحوب عليه، بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره مبلغا معيناً من النقود في زمان ومكان معين وقد أوردت بعض القوانين التجارية شروط لإنشاء هذه الحوالة التجارية أو السنتجة أو سند سحب مكتوب، وأنها غير معلقة على شرط بأداء قدر معين من النقود، أو اسم من يلزمه للأداء (المسحوب عليه) واسم من يجب الأداء لأمره (الحامل أو المستفيد) واسم وتوقيع من أنشأ الحوالة الخ.

وعادة ما يتم توسيط فروع المصرف في منطقة المستفيد، ويتم التحويل بالشيكات المصرفية المحلية، والشيكات المقبولة الدفع، وأوامر الدفع والتحويل الثابت ... الخ.

✚ **الحوالة الخارجية:** هي آلية لنقل الأموال من دولة إلى أخرى ثمنا للبضاعة أو سداد لدين أو للاستثمار أو التعليم في الخارج، وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية ويجوز للبنك أن يتقاضى عمولة عن الحوالة كونها من أعمال الوكالة الجائزة شرعا، كما يجوز أن يبيع العملات الأجنبية وأن يربح في ذلك. وتأخذ الحوالة الخارجية عدة صور كالشيك المصرفي الخارجي وتحصيل الشيكات المصرفية الخارجية، والشيكات السياحية وخطابات الاعتماد السياحية ... الخ.

رابعا: تحصيل الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي عبارة عن صكوك ثابتة تمثل حقا نقديا محدد القيمة، واجبة الدفع في وقت محدد. وهي قابلة للتداول بطريقة المداولة أو التظهير. وتعتبر أداة وفاء للديون بدلا من النقود. ومن أشكال الأوراق التجارية الكمبيالة والشيك و السند لأمر.

يقوم المصرف الإسلامي بالوكالة عن صاحب الحق في الورقة التجارية وتحصيل قيمتها في الموعد المحدد مقابل عمولة معينة .

خامسا: صرف العملات الأجنبية

تقوم المصارف الإسلامية بعملية بيع وشراء العملات الأجنبية، وهذه العملية جائزة شرعا شرط أن يكون التقابض نقدا وليس دينا.¹

¹ - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 295 .

² - عبد اللطيف طيبي، مرجع سابق ، ص 81 ، 82.

سادسا: الكفالات (خطابات الضمان)

الكفالات (=الضمان) في الإسلام وهي كالقرض، من أعمال الإرفاق أو الإحسان، فإذا كان المقرض يقدم ماله بدون فائدة لأخر، فإن الكفيل أولى بأن لا يأخذ أجرا على مجرد تقديم كفالته أو جاهه، ثم إنه لو أخذ أجرا، ثم غرم، أي توجب عليه سداد الدين إلى الدائن، لتخلف المدين، وصار في هذا الأجر شبهة الربا. لكن يجوز للضامن، إذا دفع مصاريف، أجرة انتقال وغيرها، لأجل الضمان، أن يسترد مصاريفه المدفوعة فعلا دون زيادة، لأن الزيادة تصبح من باب الأجرة الممنوعة على الضمان .²

¹ - سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 300.

² - رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية لعدد منها، ط2، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1997، ص 51.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية القائمة على مبدأ الربح والخسارة

عندما حرم الإسلام الربا أعطى البديل الذي يحقق العدالة والمساواة بين صاحب المال من جهة وصاحب الجهد من جهة أخرى. فنظرة الإسلام إلى هذين العنصرين الهامين (المال والجهد) تختلف عن النظرة الرأسمالية التي أعطت للمال قوة، إذ أن الذي يريد تحقيق أرباح (مغانم) عليه أن يقبل المشاركة في الخسارة إن وجدت،¹

الفرع الأول: عقد المضاربة

أولاً: مفهوم المضاربة

تعرف المضاربة لغةً: من الفعل ضارب، مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السير فيها. كقوله تعالى (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) سورة النساء الآية 101 أوقوله تعالى (وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة المزمّل الآية 20

وتعرف المضاربة في بعض البلدان بالقرضا وهو مصطلح مستمد من القرض أي القطع، حيث أن صاحب المال يقطع جزء من ماله ويسلمه لصاحب العامل.

تعريف المضاربة اصطلاحاً: بأنها اتفاق بين الطرفين يبذل احدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده، في العمل بهذا المال ويكون الربح في ذلك وحسب الاتفاق، ولا يطالب العامل بالمشاركة في الخسارة المالية إلا إذا كان ذلك يعود إلى تقصير منه.²

ثانياً: مشروعة المضاربة

من القرآن الكريم

والمضارب يضرب في الأرض ويبتغي من فضل الله عز وجل لقوله تعالى (وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة المزمّل الآية 20

أي ان المضاربة جائزة حيث يكون كل واحد من رب المال ومن العامل يسمى مضاربا.

من السنة:

عن صهيب رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل، والمقارضة، وخط البر بالشعير للبيت لا للبيع)) رواه ابن ماجه

الإجماع:

أما الإجماع فقد اجمع الصحابة رضي الله عنهم على جواز المضاربة رغم عدم ورود نص في القرآن الكريم او السنة النبوية الشريفة بين مضمونة وشروطه باستثناء ما تم ذكره.¹

¹ - محمد بوجلل، البنوك الإسلامية، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص ص 34 35.

² - حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقات الحديثة، ط2، مكتبة الملك فهد، جدة، 2000، ص 19.

ثالثاً: شروطها

1. أن يكون رأس المال نقداً، معلوم المقدار، عينا لا ديناً في ذمة المضارب.
2. أن تكون حصة المضارب وصاحب رأس المال من الربح جزء معلوم وشائعاً كالنصف أو الثلث أو الربع.
3. أن العمل في المضارب من اختصاص العامل وحده، أما صاحب المال فإن من جانبه رأس المال وليس عليه عمل مطلقاً.²

رابعاً: أنواع المضاربة

- 1) **المضاربة المطلقة:** هي التي لا يقيد فيها صاحب المال المضارب به بنوع محدد من التجارة، أو بأشخاص محددين يتاجر معهم، أو بمكان وزمان يراول فيه النشاط بهذا المال. وتكون للمضاربة في هذه الحالة الحرية في تشغيل مال المضاربة، بالكيفية التي يراها كفيلة بالمحافظة على هذا المال، وتحقيق العائد الملائمة.³
- 2) **المضاربة المقيدة:** هي التي قيدت برمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو بأي شروط يراها رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع. والمضاربة المقيدة هي السائدة في المصارف الإسلامية، لأنها أكثر انضباطاً من المضاربة المطلقة، وتتيح للمصارف متابعة استثمار أموالها بالوجه السليم. كما أن المضاربة المشتركة التي تجمع بين ثلاثة أطراف صاحب المال، والبنك الإسلامي، والمضارب، جائزة شرعاً، ويراعي عند توزيع الأرباح المدة التي يستثمر فيها المال، وعدم حرمان صاحب المال من الأرباح في حالة انسحابه قبل ظهور الربح.⁴
- 3) **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل. أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.
- 4) **المضاربة المشتركة أو المتعددة:** هي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة بين أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون. وهذه المضاربة ناجمة عن جواز خلط مال المضاربة.⁵

¹ - عبد الله بن حمد بن عثمان الخويطر، المضاربة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، 2006، ص 31.

² - قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كافي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، ط1، مكتبة حسن العصرية، 2014، ص 46،47.

³ - فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 125.

⁴ - عبد العزيز خالد، مشكلة الفوائد والبنوك الإسلامية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير قسم القانون الخاص، فرع قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق 2010 - 2011، ص 130.

⁵ - حسن محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 114 115.

الفرع الثاني: عقود المشاركة

أولاً: تعريف المشاركة

المشاركة لغة: توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على وجه الشبوع.¹

- المشاركة اصطلاحاً: هي عقد يلزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة هي صيغة مصرفية يقوم المصرف من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية، الصناعية والزراعة، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات ويمثل هذا المبلغ مساهمة المصرف في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة، ويقوم هذا الشكل من التمويل أساس القاعدة الفقهية الغنم بالغرم.²

ثانياً: مشروعية المشاركة

ثبتت مشروعية المشاركة (الشركة) بالكتاب والسنة والإجماع:

- مشروعيتها من الكتاب: في قوله تعالى (فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) السورة النساء الآية 12³

- مشروعيتها من السنة النبوية الشريفة: تطرقت بعض الأحاديث للمشاركة منها الحديث القدسي لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أن الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما" رواه ابن داود.⁴

- أما من الإجماع: فقد أجمع الفقهاء على جواز الشركة بالجملة، ولكن اختلفوا في أنواع منها. وتكمن حكمة مشروعيتها في تمكين الناس من التعاون في استثمار أموالهم وتنميتها، وإقامة مختلف المشاريع الكبرى التي يتعذر على الوحدة الاستقلال بالقيام بها.⁵

ثالثاً: شروطها

منها شروط متعلقة برأس المال والثانية متعلقة الربح أما الثالثة بالشركاء حيث نذكرها في ما يلي:⁶

¹ - محمود عبد الكريم احمد رشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، ط2، دار النفائس لنشر والتوزيع ، الأردن، 2007، ص32.

² - باحمد ياسمينه، إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، جامعة ادرا، 2016 - 2017، ص35.

³ - عرورة فتيحة، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 22.

⁴ - موسى محمد محمود شحادة ، مرجع سابق ، ص 134.

⁵ - عرورة فتيحة، مرجع سابق، ص 22.

⁶ - ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007 - 2008، ص 42.

1) الشروط المتعلقة برأس المال:

- أن يكون رأس مال المشاركة من النقود المحددة و المعروفة و من العملات المتداولة، وإذا كانت حصة بعض الشركاء عينية فيجب تقييمها بدقة مراعاة للعدل في تقدير والتقييم حصص الشركاء، إذ ستخذ كأساس لتوزيع الأرباح والخسائر بعد ذلك.
- أن لا يكون جزء من رأسمال المشاركة ديناً لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر.
- لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء ولا العمل في رأس مال المشاركة.

2) الشروط المتعلقة بالربح:

- أن يكون الربح نسبة شائعة ومعلومة وليس محددًا بمقدار من المال.
- في حالة وقوع الخسارة فيتحمّلها الشركاء بقدر حصة كل شريك ومساهمته في رأس المال، وهذا إذا لم يحدث تقصير من طرف أحد الشركاء.

3) الشروط المتعلقة بالشركاء:

- أن يكون كل شريك متمتعاً بأهلية التوكيل والتوكّل أي أصيلاً في عمله شركة باعتبارها أنه يعمل في ماله، ووكيلاً في آن واحد باعتبار أنه لا يعمل ماله فحسب بل مخلوطاً بماله غيره.
- أن تكون يد كل شريك في كل ما يختص بأعمال وأموال الشركة يد أمانة.

رابعاً: أنواع المشاركة

- المشاركة الدائمة أو المستمرة : وهي التي يدخل البنك فيها كشريك بالمال مع شخص أو مجموعة أشخاص لإنشاء مشروع معين، بنسب متساوية أو متفاوتة، حيث يمتلك كل مشارك حصة من رأس المال بصفة دائمة ويستحق بموجبها جزء معيناً من الأرباح، ويصبح الطرفان شريكين في ملكيتها وتسييرها والرقابة عليها والتحمل بالتزاماتها وخسائرها واقتسام أرباحها بحسب الاتفاق بينها.
- والمقصود بالدائمة، هو استمرارية وجود كل طرف فيها حتى نهايتها.¹

➤ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):

- يعد التمويل بالمشاركة المتناقصة شكلاً من أشكال المشاركة التي تتوج في النهاية بملكية العميل للأصل أو المشروع إذ يمثل هذا النوع من التمويل في قيام المصرف.
- بتمويل مشروع معين، ويوزع صافي نتائج أعمال الشركة على الطرفين حسب الاتفاق، على أن يوجه جزء معين من نصيب العميل في أرباح الشركة لتسديد أصل الدين، فإذا تم التسديد على هذا النحو، آلت ملكية المشروع بالكامل إلى العميل.²

¹- إبراهيم جاسم الياسري، عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، د ط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 136.

²- الياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، الرسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة، جامعة اليرموك، الأردن، 2006 - 2007، ص 65.

الفرع الثالث: عقد المزارعة

أولاً: تعريف المزارعة

- المزارعة في الاصطلاح الفقهي : فهي عقد على الزرع ببعض الخارج منه، وعرفها البعض بأنها دفع

الأرض من مالها إلى من يزرعها بجزء من الزرع.¹

ثانياً: مشروعية المزرعة

- من القرآن الكريم: قوله تعالى (أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) سورة الواقعة الآية 64.

- أما من السنة الشريفة : بالنسبة إلى ما روى عن أنس حيث قال: (قال الرسول الله صلى الله عليه

وسلم: [ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طيراً أو إنساناً أو بهيمة إلا كان له به

صدقة] رواه مسلم. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل

خير بشر ما يخرج منها من ثمر أو زرع).²

أما في الإجماع: ما ذكره ابن تيمية ذهب جميع فقهاء الحديث... وأكثر فقهاء الكوفة وأكثر أصحاب أبي حنيفة إلى

جواز المزارعة، وإتباعاً لسنة رسول صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه وأصحابه، وما عليه السلف، وعمل جمهور

المسلمين... فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزرعون والخلفاء الراشدين وكبار العلماء والتابعيين من أن يذكر ذلك

منكر. لم يكن إجماع أعظم من هذا، لا سيما وأهل بيعة الراضون جميعهم زرعوا على عهد الرسول صلى الله عليه

وسلم .³

ثالثاً: شروط المزارعة

(1) يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط التي يجب توفيرها في العقد.

(2) صلاحية الأرض للزراعة .

(3) معرفة من عليه البذر (على صاحب الأرض أم على العامل).

(4) التأقيت، لأن المزارعة تنعقد إجارة ابتداء، ولأنها ترد على منفعة الأرض والعامل فلا بد من تحديد المدة،

ويجب أن تكون المدة كافية لتحقيق كل طرف من الناتج .

(5) تحديد حصة كل طرف من الناتج.⁴

¹-نصر فريد محمد وصل، فقه المعاملات المدنية والتجارية في الشريعة الإسلامية، ط 5، المكتبة التوفيقية، مصر، 1998، ص 143.

²-عبد اللطيف طيبي، مرجع سابق، ص 104.

³ لنصاري رحمة، موساوي زانة، مرجع سابق ذكره، ص 23.

⁴ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية وتطبيقات العملية، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،

الفرع الرابع: عقد المساقات

أولاً: تعريف المساقات

- لغة: ساقى فلان فلانا نخله، أو كرمه إذا دفعه إليه واستعمله فيه على أن يسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار وغيره، فما أخرج الله فللعامل سهم مما تغله الأرض والباقي لمالك النخل فالمساقات في النخل والكروم على الثلث أو الربع ومشابهه، وأهل العرف يسمونها المعاملة.¹

اصطلاحاً: هي أن يدفع الأشجار إلى من يعمل فيها ويسقيها ويعمل على سائر ما تحتاج إليها بجزء معلوم له من ثمره.²

ثانياً: مشروعية المساقات

- من القرآن الكريم: (أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ َ (68) أَلَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ)
سورة الواقعة الآية 69

- أما من السنة : استدلالاً بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر، روي عن ابن عمر: أن الرسول صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر شطر ما يخرج من ثمر أو زرع. ولحاجة الناس إليها، لأن مالك الأشجار قد لا يملك الأشجار، فيحتاج الأول للعامل، ويحتاج العامل للعمل.³

ثالثاً: شروطها

- ✓ أن يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل.
- ✓ أن يكون الخارج من ثمر للعاقدين.
- ✓ تسليم الأرض التي عليها الشجر للعامل فيها.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية القائمة على صيغ المداينات

بالإضافة إلى الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، فقد أحل الدين الإسلامي صيغ إسلامية أخرى تقوم على المداينات وتتمثل في البيع بالمرابحة، والإيجار، والسلم، الاستصناع.

(1) بيع المرابحة:

✚ تعريف المرابحة: يمكن لنا تعريف المرابحة في مايلي:

لغة: النماء في التجارة وهو اسم ما ربحه ... والعرب تقول ربحت تجارته، إذا ربح صاحبها فيها، وتجارة رابحة: يربح فيها.

في الاصطلاح الفقهي: هي بيع بمثل الثمن مع ربح موزع على أجزائه.⁴

¹ - حمد عبد المجيد عبد القادر، الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، د ط، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 39.

² - حمدى عبد الحميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 39.

³ - احمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين، ص 59.

⁴ - حسن عبد الله الأمين، الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة، د ط، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 170.

➤ **مشروعية المربحة:** وهي بيع مشروع بالكتاب و السنة والإجماع؛ فمن الكتاب قوله تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) سورة البقرة الآية 275 .

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: (فإذا اختلفت فيه الأوصاف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد). وقد أجمعت الأمة على جواز بيع المربحة دون أن يذكر ذلك أحد من الأمة الإسلامية.¹

ثالثا: شروط البيع المربحة

ويشترط في بيع المربحة ما يشترط في البيع بصفة عامة وأن اختلفت بشروط هي:²

- 1- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري فإن لم يكن معلوما له كان العقد فاسدا.
- 2- أن يكون الربح معلوما.
- 3- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال وهو شرط جواز المربحة على الأقل وذلك كالمكيات والموزونات.

4- إلا يكون الثمن في العقد الاول مقابلا بجنسه من أموال الربا .

5- أن يكون العقد الاول صحيحا؛ فلو كان فاسدا لم تتحقق المربحة .

(2) الإجارة

- تعريف الإجارة لغة: مأخوذة من الأجر الذي هو الثواب الجزاء .

- أما اصطلاحا: وهي في الشرع تمليك منافع شيء، مباحة مدة معلومة بعوض³

❖ مشروعية الإجارة:

استدل جمهور الفقهاء على جواز الإجارة في الكتاب والسنة والإجماع:⁴

من الكتاب : يقول تعالى على لسان سيدنا شعيب عليه سلام (قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِمَا نُنَادِي بِهَا نَحْنُ وَنَكْفُرَ بِمَا نُنَادِي بِهِ أَهْلُ الْبَلَدِ الْأُخْرَىٰ وَإِن كُنَّا لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ لَسَا بِنَا أَلَمْ يَكُن لَّآيَاتُ الْكُفْرِ الْكَافِيَةً لِمَن يَكْفُرُ) سورة القصص الآية 27.

من السنة : عن أبي هريرة . رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (قال الله تعالى ثلاث أنا خصمهم يوم القيامة؛ " رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره "

أما الإجماع : أجمعت الأمة على مشروعية الإجارة، منذ زمان الصحابة ثم التابعين إلى يومنا هذا وذلك لحاجة الناس الماسة إلى الإجارة.

ثالثا: شروط الإجارة: حيث نذكر هذه الشروط في مايلي:¹

¹- أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، ط 1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية مؤسسة فكر إسلامية، مصر، 2014، ص77.

²- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص204.

³- احمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام ملك، دار الهدى، عين مليلة، 2000، ص 308.

⁴- بوجعواي سوهيرة، خارف جمعة، الدور الاقتصادي التمويل الاستصناع في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة الدار، 2016 - 2017، ص 37.

1. توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفيرها في الإيجاب والقبول وفي العاقدين وغيرها.
2. أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.
3. أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة.
4. أن يكون الثمن معلوما جنسا و نوعا وصفة.
5. أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.
6. أن يكون الأصل (العين) محل التأجير البيت أو السيارة ولا يجوز تأجير النقود أو الخبز مثلا.

(3) عقد السلم

أولاً: تعريف السلم

- **عقد السلم لغة:** عرفه أهل الحجاز والسلف وأهل العراق لغة؛ على أنه السلف اعم من السلم لأنه يطلق على القرض.²
- **السلم في الاصطلاح:** هو شراء الآجل بالعاجل، أي تعجيل الثمن وتأخير تسليم المبيع إلى وقت لاحق متفق عليه، مع تعيين محل التسليم، فهو يفترض وجود مبلغ من المال مقدم حالا في شكل قرض مقابل بضاعة تسلم في المستقبل.³

ثانياً: مشروعية السلم

- جائز بالكتاب والسنة والإجماع، أما في الكتاب فقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) سورة البقرة الآية 282⁴
- أما من السنة: فما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم. متفق عليه.⁵
- أما من الإجماع: فقد قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز، ولأن الثمن في المبيع أحد عوض العقد فجاز أن يثبت في الذمة كالثمن.⁶

ثالثاً: شروط السلم⁷

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 256، 257.

² - هيفاء شفيق سليمان الدويكات، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص 12.

³ - السعيد دراجي، تمويل المشاريع الاستثمارية بالسلم والقرض، مذكرة لنيل الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2005-2006، ص 10.

⁴ - علي احمد السالوس، فقه البيع والاستيثاق والتطبيق المعاصر، ط7، دار الثقافة ومكتبة دار القرآن، لبنان، 2008، ص 414، 415.

⁵ محمد محمود المكايي، أسس التمويل المصرف الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 66.

⁶ - جهاد عبد الله حسين أبو عويمر، الترشيد الشرعي للبنوك القائمة، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، 1985، ص 335.

⁷ - احمد جابر بدران، مرجع سابق، ص 79.

- . بيان الجنس والنوع والصفة في الثمن .
- . بيان جنس ونوع وصفة المسلم فيه (السلعة).
- . أن يكون المسلم فيه مؤجلا إلى أجل معلوم.
- . أن يكون المسلم موجودا عند حلول الأجل .
- . يشترط في المسلم فيه وأن لا يكون من جنس الثمن أن لا يكون متفقا معه على ربوية.

4) عقد الاستصناع

✚ تعريف الاستصناع

الاستصناع لغة: هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.

أما اصطلاحا: فقد وردت له تعريفات كثيرة منها:

أنه طلب شخص من آخر صناعة شيء ماله، على أن تكون المواد من عند الصانع وذلك نظير ثمن معين. أو أنه عقد على مبيع بالذمة وشرط عمله على الصنع.¹

✚ مشروعيتها:

- من الكتاب؛ وقد ورد لفظ (صنع) في القرآن الكريم لقوله (وَيَصْنَعُ الْفُلُكَ) سورة هود الآية 38. معناها صناعة السفينة.

- من السنة؛ ما رواه البخاري وغيرهم بسندهم عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اصطنع خاتما من ذهب، وكان يلبسه فيجعل فسه في باطن كفه، فصنع الناس خواتيم، ثم أنه جلس على المنبر فنزعه، فقال: إني كنت البس الخاتم ... فرمى به، ثم قال: ((والله لا البسه أبدا)) فنبت الناس خواتيمهم".²

✚ الشروط العامة للاستصناع:

1. أن يكون المعقود عليه معلوم ببيان جنسه ونوعه وقدره.
2. أن يكون الاستصناع مما يجرى فيه التعامل بين الناس.
3. أن يكون الأجل محددًا لاستلام المصنوع، ولكن بعض الفقهاء كالحنفية لا يجيزون تحديد الأجل لأنه يفسد الاستصناع ويحوّله إلى عقد سلم، ومن ثم يجب وضع شروط السلم فيه حتى يصبح صحيحا.
4. يجوز تأجيل دفع الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة الأجل ومحددة، وذلك حسب رأي بعض الفقهاء.³

¹- محمود حسين الوادي، آخرون، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010، صص 197، 198.

²- علي محيي الدين علي القره داغي، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، ط1 دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2001، صص 112، 113.

³- محمود حسن صوان، العمل المصرفي الإسلامي، ط8، دار وائل، عمان، 2008، صص 175.

خلاصة:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها ومجموعة الخدمات التي تقدمها.

ومن أهم الخصائص التي يتميز بها هي عدم التعامل بالربا بكل أشكالها وأنواعها، و تقوم بتجميع المدخرات وتوجهها لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ونستنتج إن للبنوك الإسلامية عدة مصادر من بينها مصادر داخلية ومصادر خارجية، كما تقوم بتقديم مختلف الخدمات تتمثل في قبول الودائع وتحويلات المصرفية وتحصيل الأوراق التجارية الخ... كما تصنف هذه البنوك لعدة مجالات (وفقا للمجال الجغرافي، وفقا للمجال الوظيفي، وفقا لحجم النشاط) أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تهدف إلى تلبية رغبات الأفراد والمجتمعات الإسلامية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛ كما تقوم بتقديم عدة خدمات مصرفية منها خدمات استثمارية متمثلة في مختلف صيغ التمويل الإسلامية، المضاربة، المشاركة، السلم... الخ.

الفصل الثاني

عموميات حول أسعار النفط وانعكاساتها

على ربحية البنوك الإسلامية

تمهيد:

تضمنت دراسة هذا الفصل عموميات حول أسعار النفط وربحية البنوك الإسلامية، حيث يعتبر النفط أهم من الموارد خاصة في وقتنا الحالي، حيث تزداد أهميته بتزايد الطلب عليها ومتابعة تطورات أسعار النفط بين المستورد والمصدر وبين المنتج والمستهلك، وخضوعها لتقلبات الأسواق كأى سلعة أخرى لكن بدرجة أكثر أهمية وتأثير لأن هذه التقلبات السعرية تؤثر على توازن سوق النفط، أما بالنسبة لربحية البنوك الإسلامية فهي تقاس عن طريق المؤشرات في تحليل ربحية البنوك.

ولذا سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى مفهوم وأهمية أسعار النفط والتطورات التي مر بها، وكذلك سنشرح ربحية البنوك الإسلامية ونذكر مختلف المؤشرات التي تقاس بها، كما سنحاول تبين علاقة البنوك الإسلامية بأسعار النفط.

المبحث الاول: ماهية أسعار النفط

إن اقتصاديات البلدان النفطية و خاصة الدول النامية أصبحت رهينة لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية، من خلال المنظمات الدولية التي لها سلطة تحديد الأسعار.

المطلب الاول: تعريف سعر النفط و أهميته

تعريف النفط: إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر و Oleum

زيت أي بمعنى زيت الصخر¹ يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون².

أولاً: تعريف سعر النفط

- ❖ هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة، في تخصيص الموارد، و تحسب أسعار النفط على البرميل الأمريكي².
- ❖ السعر النفطي هو القيمة النقدية أو الصورة المقابلة لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، المعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية³.
- ❖ يعرف السعر النفطي على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية السياسية والمناخية... الخ⁴.

ثانياً: أهمية النفط

تتعرض أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي⁵:

- 1) تشكل الطاقة عاملاً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل برأس المال و التنظيم و تعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معياراً للتقدم الاقتصادي.

¹ بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014 - 2015، ص 03.

² حاج قويدر عائشة والبلخ رحمونة، اثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية ادرار، 2015 - 2016، ص 36.

³ جبابلي حياة أمينة، لقرع حامدة، تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستثمار العمومي في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية ادرار، 2015 - 2016، ص 6.

⁴ هوام منصف ولطرش ألنوري، اثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكايمي، جامعة العربي التبيسي، تبسة، 2015 - 2016، ص 19.

⁵ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009 - 2010، ص ص 60، 61.

2 - من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة و أغراض أخرى، و هو أساس الصناعة البتروكيمياوية؛ حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

3 - نكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

4 - أهميته تجاريا تمكن في كون النفط و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج من البلدان النامية. و من ثم تباع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا حالية .

5 - أصبح النفط في قطاع المواصلات بمثابة شرايين النقل الحديث، و تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع النفط مستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارة، المازوت وقود الطائرات والبواخر.

6 - يؤمن النفط معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم، فهو الوقود الأفضل في التكلفة.

7 - استعمال النفط كسلاح ضغط سياسي وتجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973.

8 - النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية.

9 - يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي في مقدمتها.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط

أولا: تطورات سعر النفط من 1973 - 1986

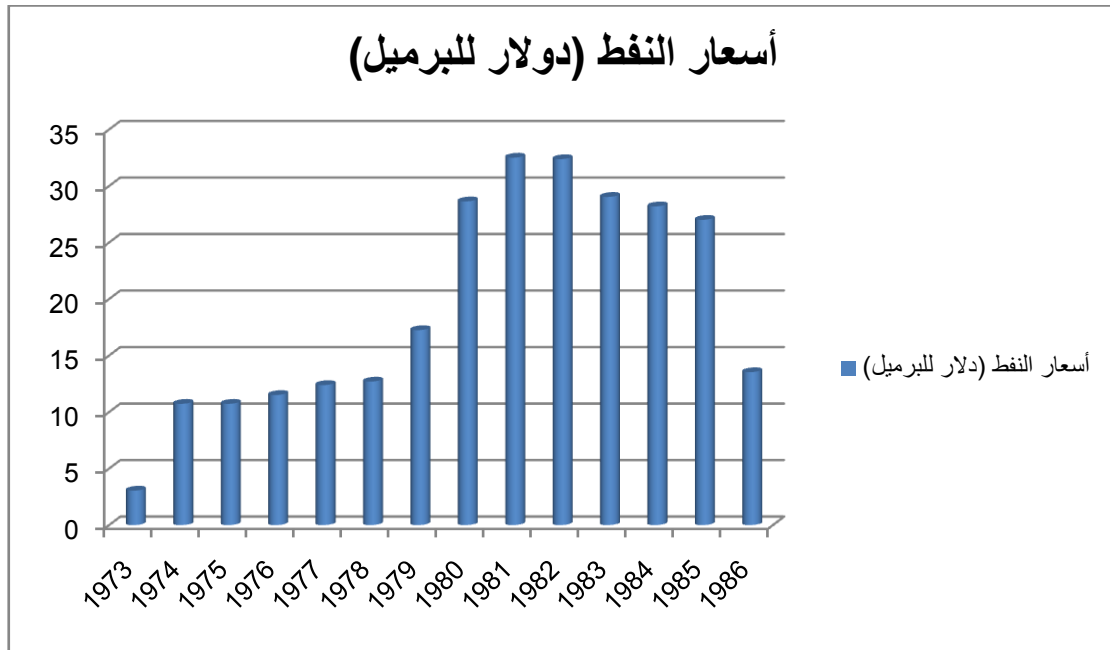
في سنة 1973 شهدت أسعار النفط ارتفاعا نتيجة حرب أكتوبر 1973 حيث اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك والكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% .

ومع اندلاع الثورة الإيرانية ضد الحكم الشاه في سنة 1979 ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ووصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980 .

وفي عام 1986 انخفض سعر النفط إلى 71,575 دولار للبرميل رغم سعي الحرب العراقية الإيرانية ومعه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي¹.

¹ بوشول السعيد، محمد الامين مصباحي، انعكاسات الاصدمة النفطية 2014 على اداء السواق الاوراق المالية الخليجية ، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر العدد9،ديسمبر 2015،ص109.

الشكل (1-2): يبين تطورات أسعار النفط للبرميل بالدولار (1973-1986)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك.

ثانيا: تطورات سعر النفط من 1990-2000

في 1990 ارتفع السعر ليبلغ 22.26 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18.62 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991.¹

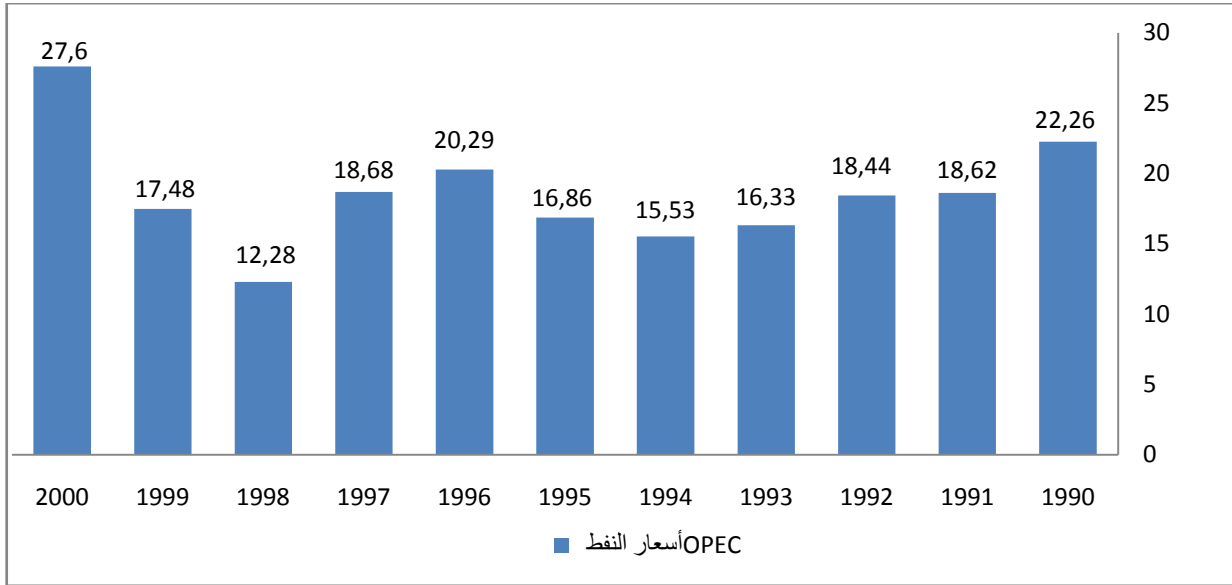
وبقيت الأسعار في الانخفاض ما بين 15 و 18 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995) ثم ارتفعت إلى 20.29 دولار للبرميل في عام 1996. وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك بـ 25 مليون للبرميل يوميا إلى نفطية الدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.28 دولار للبرميل.

وفي بداية 1999 تحسنت الأوضاع و ارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.²

¹ - مورية سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014-2015 ، ص ص 20،21.

² - مورية سمية، مرجع سابق، ص ص 20،21.

الشكل (2-2): يبين تطورات أسعار النفط للبرميل بالدولار (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك.

ثالثا: تطورات أسعار البترول من 2001 إلى 2009

- في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر نفط الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث كان لهذه الأحداث أثر سلبي على أسعار البترول الخام لعدة شهور نتيجة لتدهور معدل النمو الاقتصادي و ما نتج عنه من انخفاض حاد في الطلب على البترول ليصل إلى 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، و شهدت السوق البترولية عام 2002 العديد من العوامل و التي ساهمت في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.

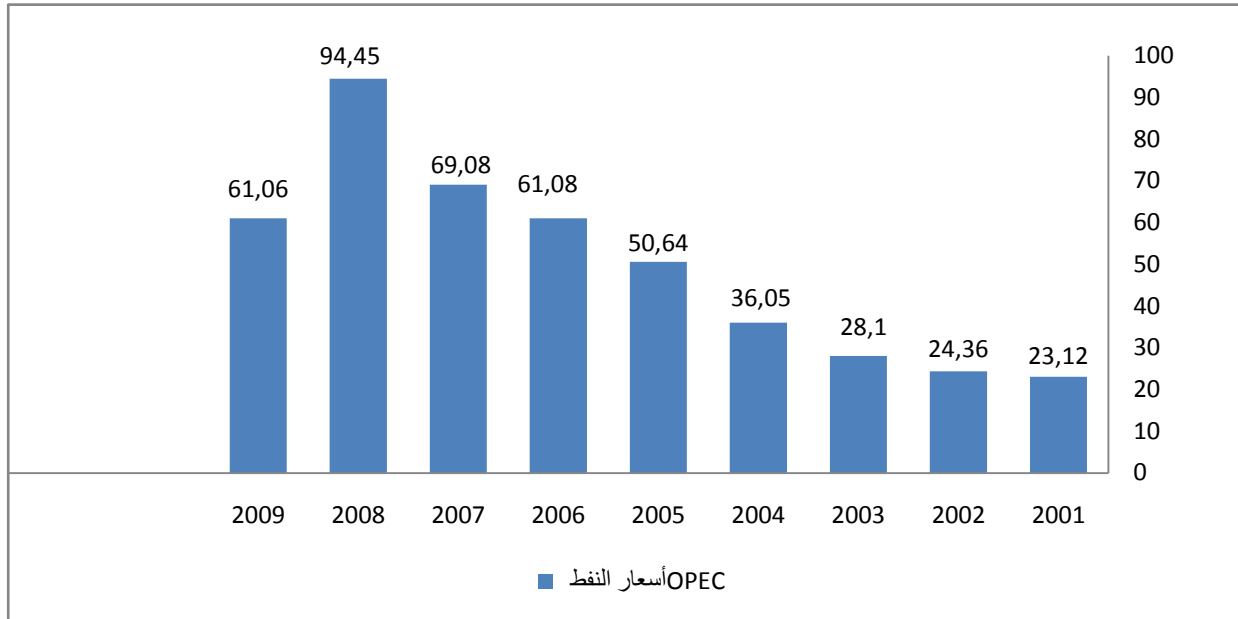
- أزمة حرب العراق 2003: بالإضافة للاضطرابات في فنزويلا شكل اجتياح الوم أ للعراق صدمة سلبية في جانب العرض البترولي، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار عند نهاية مارس 2003 إلى مستويات قياسية وارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، وتوالت الارتفاعات لتصل في نهاية 2007 حيث كسرت حواجز قياسية و استمرت في الصعوبات من 60 دولار للبرميل في سنة 2007.¹

ووصل السعر في سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الاول ثم انخفض إلى 52.5 دولار للبرميل، لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأت الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61.06 دولار للبرميل.²

¹ - حاج قويدر عائشة والسخ رحمونة، مرجع سابق، ص 39، 40.

² - حاج قويدر عائشة والسخ رحمونة، مرجع سابق، ص 40.

الشكل (3-2): يبين تطورات أسعار النفط للبرميل بالدولار (2001-2009)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك.

رابعا: تطورات أسعار النفط (2010-2016)

في نهاية أكتوبر 2010 ارتفع سعر النفط إلى 77.45، وواصل ارتفاعه عام 2012 ليصل إلى 109.5 دولار تقريبا مع تزايد سعر النفط و تأثر المستوى المعيشي للمواطنين سلباً¹ في الدول غير المنتجة للنفط، خاصة في الدول النامية. وازدادت تكلفة المواصلات و الإنتاج الصناعي في الدول الصناعية، مما قلل من هامش الربح للشركات غير النفطية. وقد أدت هذه الزيادة إلى استقرار الاقتصاد العالمي و قدرته على الاستمرار في النمو. وانخفض سعر البرميل عام 2013 إلى حوالي 105.9 دولار للبرميل، و يعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى التوتر في منطقة الشرق الأوسط الذي مازال مستمر حتى الوقت الراهن. واستمرت الأسعار بالانخفاض في 2014، حيث وصل سعر البرميل إلى 96.2 دولار للبرميل، و يعود ذلك لبقاء المنطقة في توتر مستمر.² وفي عام 2015 شهدت هذه المرحلة انخفاض في أسعار النفط إلى مستويات قياسية حيث وصلت إلى 49.49 دولار للبرميل، وهذا راجع للأسباب التالية:

✓ ارتفاع إنتاج الو م أ من النفط؛ حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون للبرميل يوميا.

¹ - مورية سمية، اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص24.

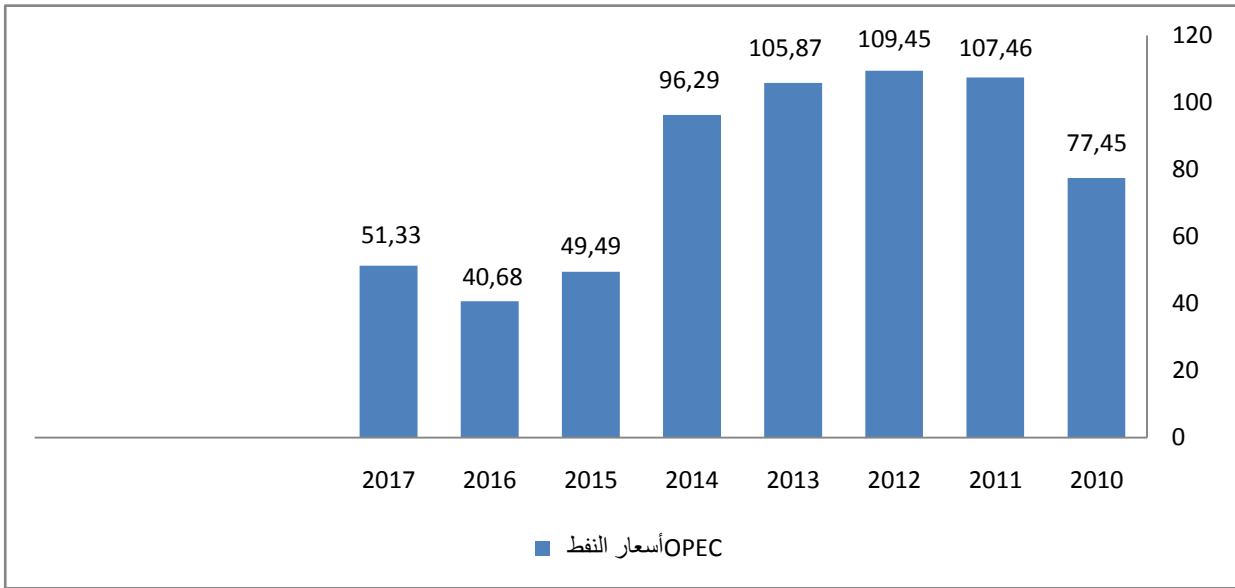
² - عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2015. 2016، ص 27.

- ✓ انخفاض الطلب العالمي على الطاقة.
- ✓ سياسات الأوبك: رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كروسيا، إيران.

كذلك في عام 2016 استمر الانخفاض إلى 40.68 دولار للبرميل بسبب انخفاض الطلب العالمي

على النفط¹

الشكل (4-2): يبين تطورات أسعار النفط للبرميل بالدولار (2010 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الأوبك.

¹ حمزة بن الزين، وليد قرونقة، اثر تطور أسعار النفط على السياسية المالية للجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016، ص ص 88، 89.

المبحث الثاني: أنواع ومحددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

سنحاول في هذا المبحث معرفة كل من أنواع أسعار النفط ومحدداتها و العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الاول: أنواع أسعار النفط

لأسعار النفط عدة أنواع من بينها:

- **الأسعار المعلنة:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في الأسواق البترولية

ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 م في الوم أ من قبل شركة ستلندراد أوي.¹

الأسعار المتحققة: ظهر هذا النوع في أواخر الخمسينيات، حيث عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم

تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن، و يعرف السعر

المحقق على انه: السعر المعلن مطروح منه الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع

للمشتري.²

سعر الإشارة: إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر

المحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، أن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد

من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا عام 1965 م.³

- **أسعار الكلفة الضريبية:** تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية

الكبرى من اجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج، بموجب الاتفاقيات التي عقدها مع الحكومات

والأقطار المنتجة للنفط، و في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة

في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني البيع بالخسارة.⁴

الأسعار الفورية: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر

لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري بصورة فورية.

ويكون السعر الفوري أقل أو أدني مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق

الدولي خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة

¹ -السعيد رويجج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 3.

² - هوام منصف، لطرش النوري، المرجع سابق، 20.

³ -المومن عبد الكريم، عبد الرحمان عبد القادر، تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر، مقال غير منشور، جامعة ادرار، 2016، ص 3.

⁴ -جبايلي حياة امينة، لقرع حامدة، المرجع سابق، ص 8.

أكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال عدم التوازن بين العرض والطلب النفطي بصورة كبيرة.¹

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط

إن سعر لأي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب لهذه السلعة.

أولاً: الطلب العالمي للنفط

ينقسم على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك، والطلب بعرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وان الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض استهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على منتجات النفطية، وان دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط اثر على الطلب العالمي على النفط. إما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق العالمي وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثير الطلب بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.²

ثانياً: العرض العالمي للنفط:

إن عرض النفط هو عبارة عن الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة، الموجودة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين في زمن معين.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

(1) العوامل المؤثرة في الطلب على أسعار النفط :

- متوسط دخل الفرد : يؤثر متوسط دخل الفرد على المستهلك الطاقة تأثيراً كبيراً، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفاع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.
- يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر : إلا أن اثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطالب السعرية حيث يلاحظ إن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط ، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.³

¹ - بيطام ريمة، مرجع سابق ذكره ، ص 18 19.

² - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة الجامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 334.

³ - داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011- 2012، ص 12.

الاستقرار السياسي في يلعب العامل السياسي دورا مهما في تأثير على حجم الطلب البترول والتي تكون آثاره واضحة في تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية وتكون السبب الرئيسي أحيانا في تقليص الامتدادات البترولية، وما يدفع الدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

-المناخ: يلعب المناخ دورا هاما لا يمكن إهماله، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد للبترول كتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وهذا لا يعني انه في الصيف لا تكون هناك زيادة في استهلاك فعالية الأفراد يكونون في عطلة هذا ما يدفعهم إلى الاستهلاك مشتقات البترول نتيجة أسفارهم وانتقالهم.¹

1) العوامل المؤثرة في العرض أسعار النفط:

- مقدار توفر المادة النفطية: ونقصد بها انه كلما كان المقدار المتوفر من الاحتياط النفطي او من المنتجات النفطية كبيرا كلما اثر ذلك بصورة مباشرة على تطور وتزايد الكميات المعروضة من السلع النفطية والعكس صحيح (أي العلاقة طردية).

- مقدار التكلفة الإنتاجية للوحدة النفطية: هناك علاقة عكسية بين تكلفة إنتاج النفط والكميات المعروضة منه، لذلك نجد ان النشاط الاستراتي ينجي للنفط يركز في المناطق والحقول النفطية ذات التكلفة الإنتاجية المتدنية، سواء من حيث شمولية استخراج النفط من الأعماق او من حيث توفير عناصر العملية الإنتاجية.

- مستوى التطور التكنولوجي لمعدات وأدوات الإنتاج: إن تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث والتنقيب للاستخراج والنقل والتوزيع يؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام، وبالتالي توفير قدرات عالية لإحداث التوازن بين العرض والطلب بصورة عقلانية وسليمة.

- مستوى سعر السلعة النفطية: أن مقدار ومستوي السعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فارتفاع السعر وتزايد عموما حافظ مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك يكون في حالة انخفاض السعر.²

¹ - عوماري فاطمة، موساوي حنان، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، ادرار، 2015 - 2016، ص 17.

² - جبايلي حياة أمينة، لقرع حامدة، مرجع سابق ذكره، ص 9.

المبحث الثالث: تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط

في هذا المبحث سيتم إعطاء مفاهيم عامة حول ربحية البنوك الإسلامية وتبيين مؤشراتنا.

المطلب الأول: تعريف الربحية البنوك

سننظر في هذا المطلب إلى تعريف كل من :

أولاً: تعريف الربح

تعرف الربح من جهة نظر الاقتصادية بأن هـ مكافأة عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، الموارد الأولية) بهدف إنتاج السلع والخدمات وتختلف إمكانية المنظمين في إمكانية ضمان أمثال استخدام لتلك العناصر نتيجة لعدة اعتبارات؛ هذه الاعتبارات قد يكون جزءا منها يتعلق بالظروف السائدة في المنشأة، لكن غالبا ما تكون الظروف الذاتية المحيطة بالنظم هي العامل الأساسي في ذلك.¹

ثانياً: المقصود بالربحية

يعتبر الربح الهدف الأساسي لكل مؤسسة، ولذلك تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك إلى تحقيق ربح يضمن حقوق المالكين والمودعين، واكتساب حصة في السوق المصرفية على مستوى الدولة والمستوى العالمي. ومن أجل معرفة أداء ربحية البنوك الإسلامية اخترنا مؤشرين أساسيين لقياس الربحية وهما العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE.²

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية: profitability ratios

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرات البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك.³

¹ - خديجة دزابت، معطا لله مبروكة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة للنيل شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2012 - 2013، ص35.

² - عبد الرحمان عبد القادر، عنوان المداخلة: آثار الأزمة المالية العالمية على ربحية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، المحور الرابع: دور الصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول: الصيرفة الإسلامية يومي: 04 و 05 مارس 2018، جامعة ادرار. ص03.

³ - زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص35.

- **معدل العائد على حقوق الملكية ROE:** يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل، يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين ، وحسب ROE صافي الربح ÷ حقوق الملكية¹.

- **معدل العائد على الأصول ROA:** تقيس نسبة العائد على الأصول، وهي آخر نسبة ربحية تم دراستها، الربح المتحقق عن كل دينار المستثمر في الأصول ، وكما كانت ربحية البنوك إسلامية أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى ، والنتيجة يكون أداءه أفضل².

- **هامش الربح PM:** تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات ، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب³.

- **معدل منفعة الأصول AU:** تتمثل منفعة الأصل في نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

- **معدل الرفع المالي :** يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية أو في نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته⁴.
المطلب الثالث: تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط.

سنحاول دراسة ربحية البنوك الإسلامية المتواجدة في العديد من الدول من بينها (الأردن البحرين ، بنغلاديش، ماليزيا، الإمارات العربية، قطر، مملكة العربية السعودية، عمان، السودان، اندونيسيا، بروناي). وذلك بتحليل مؤشراتنا حيث تشير هذه المؤشرات إلى مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح كما تشير إلى الكفاءة البنوك في إدارة استخداماتها ومواردها من اجل تحقيق ربحية عالية في ظل تراجع أسعار النفط.

¹ -رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014 ، ص6.

² -منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية ، المنارة، المجلد13، العدد2، 2007، ص130.

³ - ميداني صالح، تقييم أداء البنوك التجارية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية ،ادرار، الجزائر ، 2015 . 2016، ص45

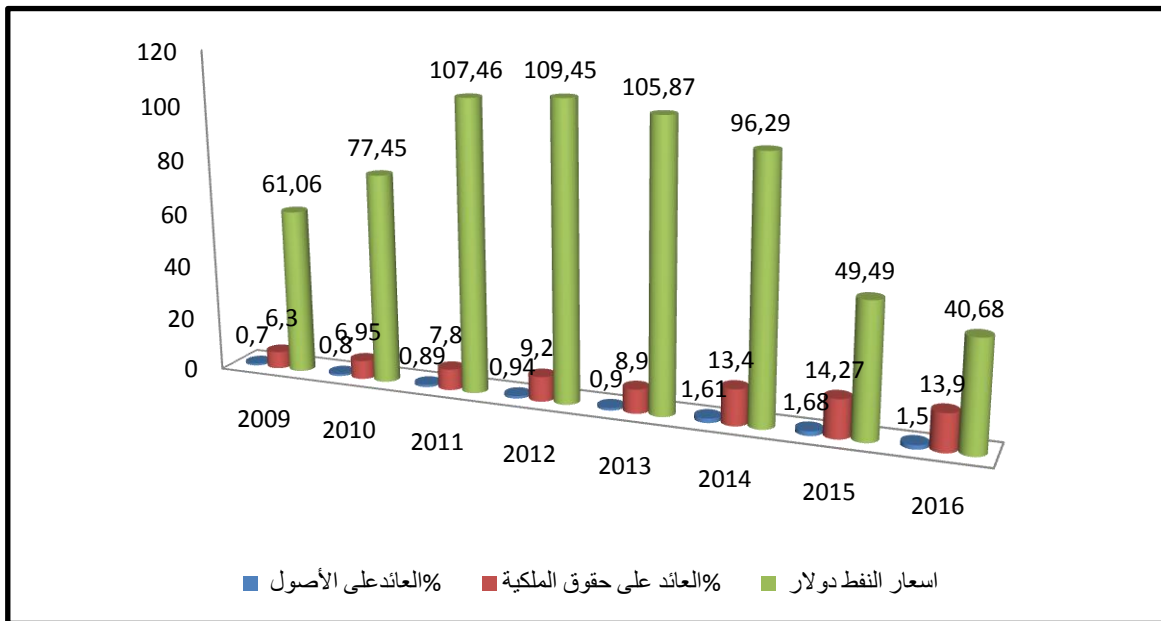
⁴ - سناء مسعودة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2014 . 2015، ص46.

الجدول (1-2): يمثل تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط.

السنوات	العائد على الأصول %	العائد على حقوق الملكية %	أسعار النفط بدولار للبرميل
2009	0,7	6,3	61,06
2010	0,8	6,9	77,45
2011	0,89	7,8	107,46
2012	0,94	9,2	109,45
2013	0,9	8,9	105,87
2014	1,61	13,4	96,29
2015	1,68	14,27	49,49
2016	1,6	13,9	40,68

Source: Islamic Financial Services Board " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT", 2013 ,2014 ,2015 ,2017 .

الشكل (4-2): رسم بياني يبين تطور أسعار النفط وانعكاسها على مؤشرات ربحية البنوك.



المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على

Source: Islamic Financial Services Board " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT: 2013 ,2014 ,2015 ,2017 .

نلاحظ أنه قبل الأزمة كانت ربحية البنوك الإسلامية قوية بسبب النمو القوي في تمويل الأنشطة

الاستثمارية، وقد تأثرت الربحية في وقت لاحق من التحديات الداخلية والخارجية نتيجة الأزمة العالمية التي

شهدها العالم 2008.

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط كانت في أدنى المستويات حيث بلغت 61,06 دولار للبرميل في 2009 مقارنة بـ 94,45 دولار للبرميل في عام 2008، مما انعكست بالسلب على ربحية البنوك الإسلامية، حيث بلغ معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 0,7% و 6,3% على التوالي في عام 2009 مقارنة بالسنوات السابقة، جراء تأثره بالأزمة العالمية التي ضربت الاقتصاد الحقيقي. شهدت الفترة 2010-2012 تزايد في العوائد النفطية، مما انعكس إيجاباً على ربحية البنوك الإسلامية فقد شهد معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً إلى 0,94% و 9,2% على التوالي في عام 2012 مقارنة بـ 0,8% و 6,59% على التوالي في عام 2010، ويرجع ذلك إلى تحسين الأساسيات الاقتصادية المحلية في بلدان العينة وكذلك لإجراءات الاستجابة المناسبة والدعم من طرف السلطات التنظيمية، قد ساهمت في النظام المصرفي الإسلامي المرنة والاستقرار. شهدت أسعار النفط تراجعاً طفيفاً في عام 2013، والتي بلغت 105,84 دولار للبرميل، مما انعكس هذا التراجع على مؤشرات الربحية، حيث انخفض معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بشكل طفيف حيث بلغ 0,9% و 8,9% على التوالي، بسبب تباطؤ في النمو الاقتصادي والاضطرابات السياسية والاجتماعية؛ فبالنسبة لمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الحقوق الملكية كان مرتفعاً في الفترة 2014-2015 حيث بلغ نسبة 1,68% و 14,27% على التوالي في عام 2015، مقارنة بـ 1,61% و 13,4% على التوالي في عام 2014، وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في أسعار النفط حققت البنوك ربحية مرتفعة حيث بلغ 49,49 دولار للبرميل 2015 مقارنة بـ 96,29 دولار للبرميل في عام 2014 وهذا راجع إلى المبادرات الحكومية الأخيرة في توسيع وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى مثل الجهود المبذولة للحد من الاعتماد على قطاع النفط، مما ساهمت في الحفاظ على ربحية المصارف الإسلامية.

أولاً: تطورات مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية قبل سنة 2013

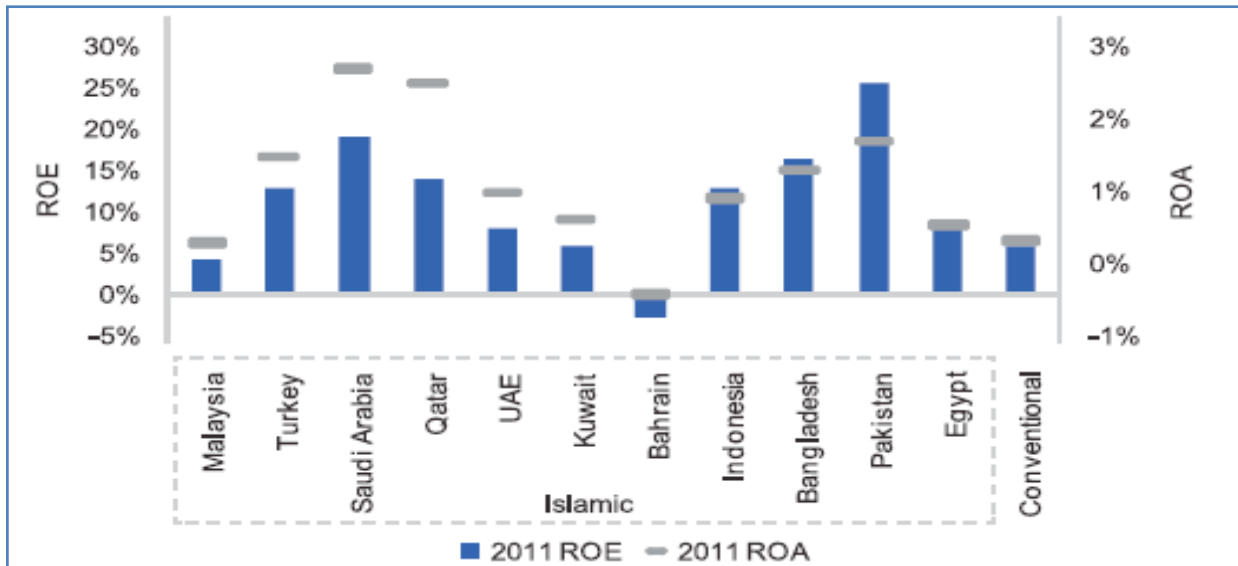
كانت ربحية البنوك الإسلامية أكثر ربحاً، كما يتضح من العوائد على حقوق ال ملكية، من البنوك الإسلامية الصغرى ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تنوع أوسع في محافظ التمويل و الاستثمار نتيجة وفورات الحجم، القيمة وبصفة عامة ساهمت البنوك الإسلامية في الاستقرار المالي والاقتصادي خلال الأزمة المالية واقتصادية العالمية. وبالمقارنة مع ربحية البنوك التقليدية في حين أن البنوك الإسلامية تعمل في الغالب داخل أسواقها المحلية، والتي كانت أقل تأثراً بالأزمة العالمية، وبالتالي كانت قادرة على الحفاظ على

الربحية إلى حد ما، كانت البنوك التقليدية العالمية عرضة لخفض قيمة الديون مع هذه العوامل كالاقتصاديات متعاقد في مركز الأزمات.

وبنفس العام بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية في عام 2011 الذي سجلته المصارف الإسلامية 11,3% مقارنة مع ارتفاعها البالغ 17,9% في عام 2007.

وفي ضوء نموها المتجدد بعد الأزمة المالية العالمية، من المتوقع أن تتوسع البنوك الإسلامية ونمو حصتها في السوق، وعلى الرغم من ان بعض البلدان أظهرت استقرار توليد الأرباح، فان البعض الآخر قد يواجه ركودا. ويجعل ذلك إلى الارتفاع المحتمل في تكلفة التمويل، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى قمع هوامش البنوك.¹

الشكل (5-2): رسم بياني يبين أداء ربحية البنوك الإسلامية في سنة 2011.



Source: Islamic Financial Services Board" ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2013"May 2013. p38

ثانيا: تطورات مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية قبل 2015

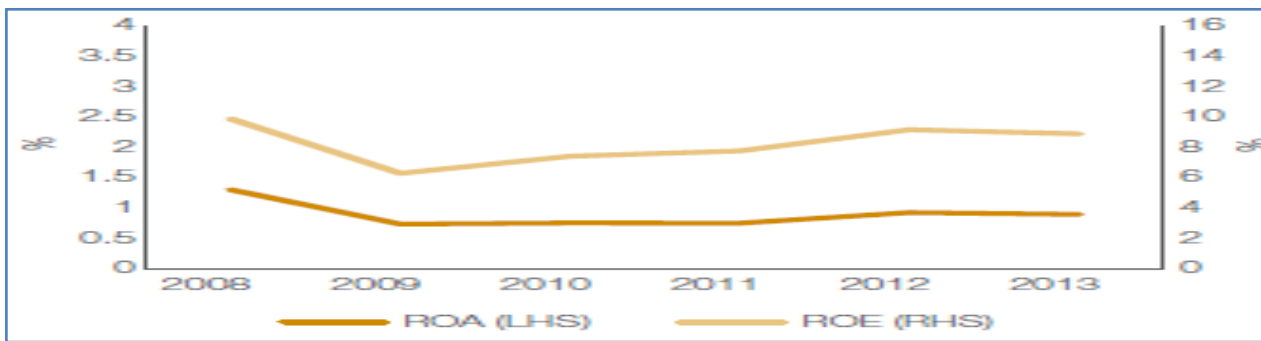
يقدم هذا الفرع تحليلا فنيا لاداء القطاع المصرفي الإسلامي وتقييم مؤشرات الربحية، واستفادت هذه المصارف من الميزانية العمومية، فضلا عن نقاط الضعف للمضي قدما وعلى العموم، تعافت ربحية قطاع الصيرفة الإسلامية تدريجيا بعد مركز الخليج للمال مع متوسط العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية عبر العينة المصرفية الإسلامية المسجلة بنسبة 0.9%، 8.9% على التوالي في عام 2013، ومع ذلك لا تزال اقل من تلك التي تم نشرها في عام 2008 1,3% من العائد على الأصول و 9,9% من العائد على حقوق الملكية.

¹ Islamic Financial Services Board " ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2013"May 2013. p38

ولقد أثرت مجموعة من التحديات الاقتصادية الكلية والخاصة بكل بلد على البيئة التجارية العامة في مساكن الصيرفة الإسلامية، مما أدى إلى تباطؤ نسبي في تمويل التمويل الإسلامي في عام 2013 بنسبة 13,5% أدنى معدل منذ عام 2009.

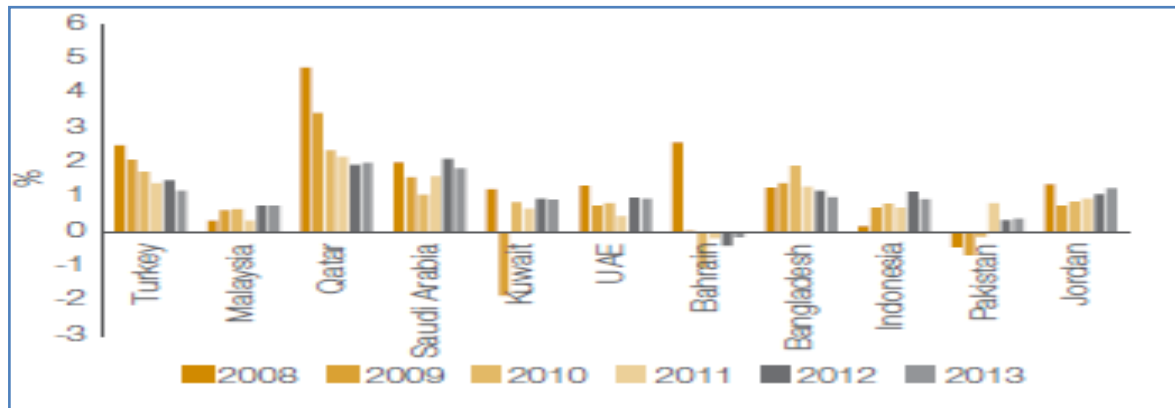
وقد تراجعت العائدات المصرفية الإسلامية في عام 2009 عندما كانت الأزمة العالمية ، وضربت الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى التعاقد على متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية إلى 0.7% و 6.3% على التوالي، منذ تلك الفترة شهدت العائدات تحسن مستمر¹.

الشكل (6-2): رسم بياني يمثل العائد المتوسط للمصارف الإسلامية على الموجودات وحقوق الملكية



Source: Islamic Financial Services Board ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT 2015 " May2015p29

الشكل (7-2): رسم بياني العائد المتوسط للمصارف الإسلامية على الأصول حسب البلاد



Source: Islamic Financial Services Board "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT 2015" May 2015, p29.

شهدت بنوك المشاركة الربحية الأردنية أدنى معدلات العائد على حقوق الملكية في عام 2013 خلال فترة معينة 2008-2013 (بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي).

فقد تم تصنيف توقعات النظام المصرفي البحريني على أنها سلبية من قبل موديز عام 2009، مدعومة ببيئة التشغيل المحلية الصعبة وسط الاضطرابات الاجتماعية المستمرة، مما يؤثر على ربحية

¹Islamic Financial Services Board" ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILTY REPORT 2015

"May 2015.P29.

القطاع المصرفي في بنغلادش، أدت التوترات السياسية المحلية فضلا عن حوادث الصناعة التي أدت إلى انخفاض النشاط التجاري، و تباطؤ عائدات القطاع المصرفي في البلد، و من ناحية أخرى سجلت العوائد المستقرة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية 12.7%، أما في ماليزيا وصل معدل العائد على الأصول إلى 0.76%، العائد على حقوق ال ملكية 10.84%، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وصل العائد على الأصول إلى 0.97%، والعائد على حقوق الملكية إلى 6.55% ، و قد ساعد الانتعاش في أسعار العقارات مقترنة بآفاق النمو الاقتصادي القومي، كما حقق القطاع المصرفي الإماراتي عوائد مواتية في السنوات الأخيرة لا تزال مستقرة، مدعومة بعائدات النفط الثابتة و الإنفاق الحكومي على تطور البنية التحتية.¹

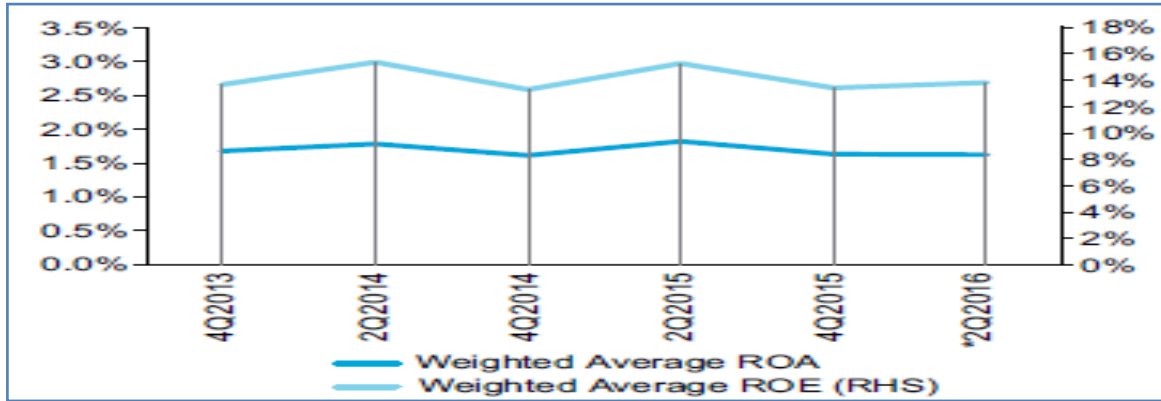
ثالث: تطورات ربحية البنوك الإسلامية قبل 2017

بالرغم من الانخفاضات المستمرة في متوسط أسعار النفط 48.6% في سلة الأوبك 2015 شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعا في التضخم عام 2015، مما أدى إلى المزيد من عدم اليقين و ارتفاع التقلب في أسعار الضمانات و المخاطر المالية، في حين واجهت البنوك القطرية طلب اقل على الائتمان من القطاع العام مما حد من تعبئة الودائع. غير أن المبادرات الحكومية الأخيرة ساهمت في توسيع و تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى و الجهود المبذولة للحد من الاعتماد على قطاع النفط و الغاز في قطر و المملكة العربية السعودية مما ساعد على التخفيف من آثار انخفاض أسعار النفط و الحفاظ على مستويات ربحية المصارف الإسلامية، و لكن الاستمرار في تحسين العوائد على الأصول و العوائد على حقوق الملكية طول فترة التحليل كما بين رباي الثاني عام 2012.²

¹ Islamic Financial Services Board "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABLITY REPORT 2015" May 2015.p30.

² Islamic Financial Services Board "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABLITY REPORT 2017".May 2017p63.

الشكل (8-2): رسم بياني للمتوسط المرجح لعوائد الأصول و المتوسط المرجح لعوائد الملكية



Source: Islamic Financial Services Board" ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2017" May 2017,p63.

حيث أطلقت عمان إطار مصرفي و تنظيمي إسلامي في ديسمبر 2012 مع بدء تشغيل مصرفين

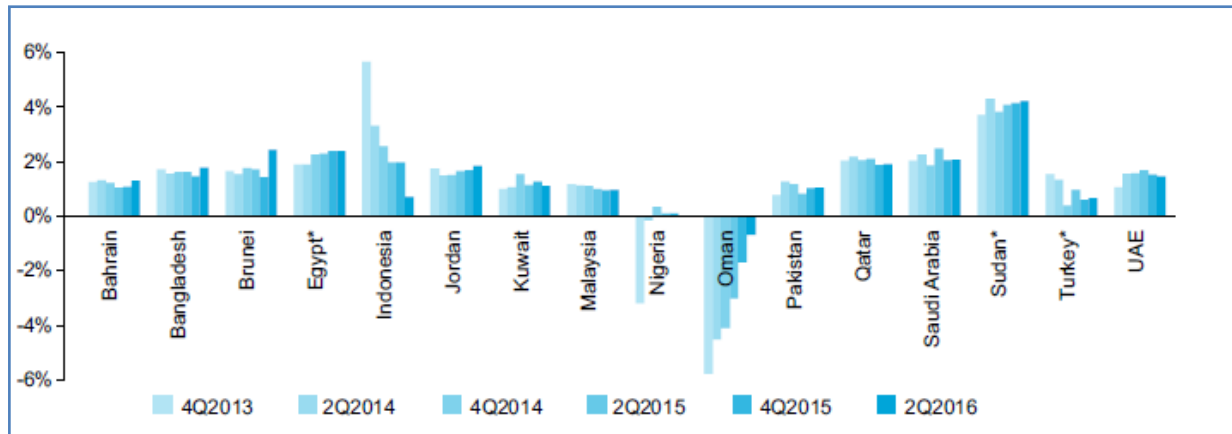
إسلاميين بعد فترة وجيزة، و في الوقت نفسه شهدت المملكة العربية السعودية العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية زيادة في عام 2015 ب 2.1% و 13.9% على التوالي، و في عام 2014 كان العائد على الأصول 1.9% و العائد على حقوق الملكية 13%، كما تحسنت هذه المؤشرات في الربعي الاول من عام 2016 و انخفضت بشكل طفيف في الربعي التالي. و قد تأثرت الحكومة السعودية نتيجة تدني مستويات أسعار النفط، و من ثم فان ربحية القطاع المصرفي الإسلامي السعودي قد انخفضت في النصف الثاني من عام 2016.

وواصل قطاع الصيرفة الإسلامية الاندونيسي انخفاضاً في معدل العائد على الأصول و حقوق الملكية حيث تراجع إلى 2% و 22.5% على التوالي في عام 2015، وفي الربعي الثاني أصبحت 2.6% و 32.3%. أما في سنة 2016 ظلت مستويات العائد على الأصول و حقوق الملكية للمصارف الإسلامية المالية دون تغيير بين 2015 و الربعي الثاني من 2016، مسجلة 1% و 14.2% على التوالي، وعلى الرغم من تعافياها في الربعي الاول من عام 2016، و يبدو أن هذه الأرقام تظهر تراجع طفيف في أداء الربحية للبنوك الإسلامية المالية عند النظر إلى جانب 2014، العائد على الأصول 1.1% و العائد على حقوق الملكية 16% أما في 2013 كان العائد على الأصول 1.2% و العائد على حقوق الملكية 17.3%. وعلى صعيد العائد على حقوق الم لكية كانت البنوك الإسلامية المالية تقارن بشكل ايجابي بالنظام المصرفي المالي، العائد على الاصول 1.3% و العائد على حقوق المساهمين 12.4% في عام 2015

مما جعل عاما صعبا بالنسبة لسلطنة عمان و بالإضافة إلى انكماش في قطاع النفط و الغاز و الخدمات الحكومية كل هذه الظروف ساهمت في انخفاض ربحية البنوك.¹

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية في بروناي في عام 2015، كانت أرقام الربع الاول من بين أدنى المعدلات المسجلة بين عامي 2013، 2016 في الربع الثاني. وانتهى قطاع البنوك الإسلامية في بروناي من عام 2015 بمتوسط العائد على الأصول و حقوق الم لكية 1,4% و 9,5% على التوالي مقارنة ب 1,8% و 12,6% على التوالي في عام 2014، و قد شهدت هذه المؤشرات مزيد من الانخفاضات في الربعي الاول من عام 2016، لكنها أظهرت علامات الانتعاش في الربعي الثاني 2016 حيث بلغت نسبة العائد على الأصول 2,5% و العائد على حقوق الملكية 16,9%.

الشكل (9-2): رسم بياني لمتوسط العائد على الأصول للمصارف الإسلامية القائمة حسب البلد.



Source: Islamic Financial Services Board" ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2017,May 2017 p63

في ظل انخفاض أسعار النفط و تصاعد المخاطر الجيوسياسية استجابت دول المجلس التعاون الخليجي بتخفيضات الإنفاق، مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي و انخفاض الطلب على الائتمان. حيث سجلت البحرين زيادة في هامش صافي الربح بنسبة 6,1% و في حين سجلت عمان تقدما ايجابيا من خلال التحول من هامش ربح سلبي.

¹ Islamic Financial Services Board: "ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2017", May 2017p63.

وفي آسيا شهدت بروناي تذبذب هامش صافي ربحها بين 96,2% في الربعي الاول من عام 2014، 43,1% في الربعي الاول من عام 2016، سجل 57,4% في الربعي التالي، أما في ماليزيا واندونيسيا التي سجلت هامش ربح صافية قدرها 38,3% و 10,6% على التوالي، و في الربعي الثاني عام 2016¹ سجلت بنغلاديش هامش ربح 42,5% و في باكستان 28,4% أي ارتفاع في هامش صافي الربح.

¹ Source: Islamic Financial Services Board "SLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABLITY REPOR 2017 " May 2017.p63

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل عموميات حول أسعار النفط حيث تطرقنا إلى تعريف أسعار النفط وأهميته، والتطورات التي مر بها سعر النفط من سنة 1973 إلى 2016. كذلك استخلصنا أن أسعار النفط لها محددتين هما: الطلب والعرض أما العوامل المؤثرة فيها تتمثل في العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية. ولها عدة أنواع هي: الأسعار المعلنة، أسعار المتحققة، سعر الإشارة أسعار الكلفة الضريبي والأسعار الفورية كما تناولنا في هذا الفصل عموميات حول ربحية البنوك الإسلامية والتي تعرف بأنها عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح .

ولقياس ربحية البنوك الإسلامية نستخدم عدة مؤشرات من بينها معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومقارنتها بأسعار النفط العالمية، وذلك من خلال دراسة ربحية البنوك الإسلامية العالمية.

الفصل الثالث

تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل
تراجع أسعار النفط - دراسة حالة عينة
من البنوك الإسلامية الخليجية-

تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط، وذلك دراسة حالة البنوك الإسلامية الخليجية المكونة من 10 بنوك، والتي تنشط في الساحة المصرفية الخليجية وذلك عن طريق تحليل المؤشرات هذه البنوك على مدار 12 سنة من 2005-2016 ويتم ذلك التحليل بتناول كل بنك على حدة حسب كل دولة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة أثر أسعار النفط على مؤشرات البنوك الإسلامية، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يتضمن تقييم ربحية البنوك الإسلامية السعودية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.
المبحث الثاني يتضمن تقييم ربحية البنوك الكويتية والإسلامية والقطرية الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.

أما المبحث الثالث يتضمن تقييم ربحية البنوك الإماراتية الإسلامية والبحرينية الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016

تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط

المبحث الأول: تقييم ربحية البنوك الإسلامية السعودية في ظل تراجع أسعار النفط (2005-2016)

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى تقييم ربحية مجموعة من البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية ومدى انعكاس أسعار النفط على هذه الأخيرة.

المطلب الأول: تقييم ربحية بنك الراجحي السعودي في ظل تراجع أسعار النفط (2005-2016)

يبلغ عدد البنوك الإسلامية في السعودية حوالي أربعة بنوك، وقد تم اعتماد على ثلاثة بنوك في هذه الدراسة

أولاً: نبذة حول هذا البنك:

يعتبر المصرف الراجحي أكبر المصارف الإسلامية في العالم حيث بدأ نشاطه عام 1959م يدير أصول بقيمة 59 مليار دولار أمريكي برأس مال يصل إلى أكثر من 8 مليار دولار، ويعمل فيه أكثر من 7500 موظفاً.

يتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وهو يدير أصول بقيمة 59 مليار دولار أمريكي.¹

ثانياً: تحليل مؤشرات ربحية بنك الراجحي السعودي خلال الفترة في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016

¹ 19/04/2018 <http://www.alrajhibank.com.sa/ar/business/documents/fi-inside.pdf>

تقييم ربحية البنوك الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط

جدول (1-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك الراجحي السعودي (2005-2016)

السنوات/المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح ألف ريال	5 633 327	7 301 891	6 449 657	6 524 607	6 767 228
العائد على الأصول%	5.92	6.94	5.16	3.99	3.96
العائد على حقوق الملكية %	41.82	36.18	27.32	24.13	23.54
أسعار النفط opec (دولار للبرميل)"	50,64	61,08	69,08	94.45	61.06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
6 770 829	7 378 268	7 884 706	7 437 987	6 836 172	7 130 075	8 125 960
3.66	3.34	2.94	2.65	2.22	2.25	2.39
22.33	22.03	21.62	19.32	16.31	15.28	15.64
77.45	107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي (2005- 2016)

" تقارير من سلة خامات الأوبك

شهد عام 2006 ارتفاع في أسعار النفط، مما انعكس ايجابيا على ربحية بنك الراجحي، حيث حقق البنك صافي ربح 7,301,891 ألف ريال سعودي في 2006 مقارنة بمبلغ 5633327 ألف ريال سعودي عام 2005، أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ نسبة أعلى من نمو الأرباح ليصل الى 6,94% و 36,18% على التوالي في 2006 مقارنة بمعدل 5,9% و 14,82% على التوالي في سنة 2005.

شهد عام 2006 ارتفاع في أسعار النفط، مما انعكس ايجابيا على ربحية بنك الراجحي، حيث حقق البنك صافي ربح 7,301,891 ألف ريال سعودي في 2006 مقارنة بمبلغ 5633327 ألف ريال سعودي عام 2005، أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية فقد بلغ نسبة أعلى من نمو الأرباح ليصل الى 6,94% و 36,18% على التوالي في 2006 مقارنة بمعدل 5,9% و 14,82% على التوالي في سنة 2005

وفي الفترة ما بين 2007 - 2009 شهدت هذه الفترة ارتفاع ربحية بنك الراجحي؛ حيث بلغ صافي الربح 676722 ألف ريال سعودي في 2009، مقارنة بألف ريال سعودي في 2006، بعكس أسعار النفط التي شهدت انخفاض وهذا بسبب تأثيرها بالتداعيات الأزمة التي شهدها العالم عام 2008. وكذلك تراجع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية إلى 3,96% و 23,54% على التوالي في عام 2009 مقارنة ب 3,99% و 24,13% على التوالي في عام 2008؛ وهذا راجع إلى زيادة في تمويلات المصرف وكذلك ارتفاع الأصول حيث بلغت 170729729 ألف ريال سعودي في عام 2009، مقارنة ب 163373224 ألف ريال سعودي في عام 2008.

أما بالنسبة إلى الفترة ما بين 2010 - 2012 شهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما عاد للإيجاب على ربحية بنك الراجحي السعودي وهذا ما نراه من خلال ارتفاع صافي الربح من 6770829 ألف ريال سعودي في سنة 2010 إلى 7884706 ألف ريال سعودي، أما بالنسبة لمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية تراجعاً إلى 2,94% و 21,62% في عام 2012؛ نتيجة ارتفاع صافي الإيرادات التمويل حيث بلغ 8,861 مليون ريال في العام 2010 مقابل 8,390 مليون ريال سعودي في 2009، بنسبة ارتفاع قدرها 5,6% وارتفعت إيرادات الخدمات المصرفية إلى 1,634 مليون ريال في العام 2010 مقابل 1,427 مليون ريال .

وفي فترة ما بين 2013 - 2016 انخفضت أسعار النفط بشكل كبير، وعلى الرغم من هذا التراجع؛ إلا أن بنك الراجحي حافظ على استقرار ربحيته، حيث بلغ صافي الربح 8125960 ألف ريال سعودي في 2016 مقارنة ب 7437987 ألف ريال سعودي في 2013، أما بالنسبة إلى المؤشرات المالية شهدت تراجع نتيجة لتوسع أعمال البنك وزيادة عملائه محافظاً على مركز القيادة في مجال قطاع الأفراد وقد استطاع البنك تجاوز الصعوبات الناتجة عن المنافسة القوية.

المطلب الثاني: تقييم ربحية بنك الجزيرة السعودي في ظل تراجع أسعار النفط (2005 - 2016).

الفرع الأول: نبذة حول هذا البنك:

تأسس بنك الجزيرة كشركة المساهمة السعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م بتاريخ 21 يونيو 1976 ، وقد بدأ أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976 بعد إن انتقلت إليه فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 بتاريخ 27 يوليو 1976 الصادر في جدة في المملكة العربية السعودية .

وفي 1998 اتخذ مجلس الإدارة قراراً استراتيجياً بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك يتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي 2002 نجح البنك في تحويل جميع فروع العمل المصرفي الإسلامي.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات ربحية بنك الجزيرة السعودي في ظل تراجع أسعار النفط خلال الفترة 2005 - 2016.

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

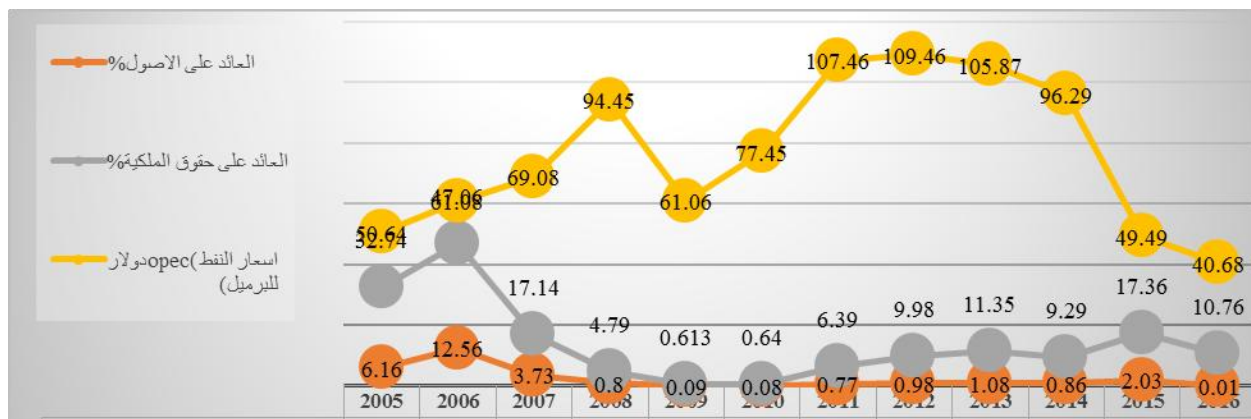
الجدول (2-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك الجزيرة السعودي

السنوات/المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح الف ريال	874 298	1 973 951	203	339	27 524
العائد على الاصول%	6.16	12.56	3.73	0.8	0.09
العائد على حقوق الملكية%	32.74	47.06	17.14	4.79	0.613
اسعار النفط opec(دولار للبرميل)"	50,64	61.08	69,08	94,45	61,06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
28 912	302 853	500 480	650 636	572 467	1 287 119	871 942
0.08	0.77	0.98	1.08	0.86	2.03	0.01
0.64	6.39	9.98	11.35	9.29	17.36	10.76
77,45	107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2005 - 2016) " تقارير سلة خامات الأوبك

الشكل رقم (10- 03): يمثل العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات الربحية لبنك الجزيرة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2005 - 2016) " من تقارير سلة اوبك

لقد حقق بنك الجزيرة ربح صافي وصل إلى 1973951 ألف ريال سعودي في عام 2006 مقارنة ب 874298 ألف ريال سعودي في عام 2005، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ 61,08 دولار للبرميل في 2006 مقارنتها بـ 50,64 دولار للبرميل، في 2005. وكذا انعكس هذا الارتفاع

على مؤشرات هذا البنك من خلال الارتفاع في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية إذ بلغ 12,56% و 47,06% على التوالي في 2006 مقارنة ب 6,16% و 32,74% على التوالي في 2005؛ وذلك نتيجة تنمية الأصول البنكية وبإضافة إلى قيام البنك ببيع جزء من استثماراته محققاً أرباحاً ومواكبة التوسع في كافة المجالات البنكية المتمثلة في زيادة شبكة الفروع وأجهزة الصراف الآلي.

وفي الفترة 2007 - 2008 بقيت أسعار النفط في الارتفاع إلا أن الوبح الصافي أصبح في تراجع إذ وصل 222339 ألف ريال سعودي في 2008، مقارنة ب 805203 ألف ريال سعودي في 2007 وكذا انخفض معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية إلى 0,80% و 7,4% على التوالي في عام 2008 مقارنة ب 3,73% و 17,14% على التوالي في عام 2007؛ بسبب ارتفاع في الموجودات هذا البنك واحتفاظه بمستوى عالي من الودائع تحت الطلب وبالتالي الحد من ارتفاع تكاليف التمويل.

وفي سنة 2009 تراجعت أسعار النفط وتراجعت معها ربحية البنك، وكل هذا جراء التأثير بالأزمة العالمية؛ فقد شهد صافي الربح انخفاضا إلى 27529 ألف ريال سعودي، وكذا معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 0,09% و 0,61% على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع في المخصصات وانخفاض الدخل الناتج عن رسوم الوساطة على تداول الأسهم المحلية نظراً لانخفاض مستوى نشاط السوق المالية، وانخفاض أرباحه من جهة أخرى.

الفترة 2010 - 2013 شهدت هذه الفترة ارتفاع في مستوى أسعار النفط، مما انعكس إيجاباً على مؤشرات هذا البنك وهذا ما نراه في ارتفاع معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لتصل نسبة كل منهما إلى 1,08% و 11,35% على التوالي في عام 2013، مقارنة ب 0,08% و 0,64% على التوالي في عام 2010؛ نتيجة انخفاض المخصصات بنك وزيادة الودائع العملاء إذ بلغت 18% إلى 48,1 مليار ريال سعودي في 2013 مقارنة ب 31,1 مليار ريال سعودي في 2011 .

2014 - 2016 استمرت أسعار النفط في الانخفاض، وكذلك شهدت هذه الفترة عدم استقرار في مؤشرات هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الانخفاض في دخل العمليات، وذلك بسبب قيام البنك في عام 2015 ببيع أرض مملوكة له نتج عنها مكسب بقيمة 572,6 مليون ريال سعودي مقابل بيع أرض هذا العام 2016 نتج عنها مكاسب بقيمة 208,6 مليون ريال سعودي فقط.

المطلب الثالث: تقييم ربحية بنك البلاد السعودي في ظل تراجع أسعار النفط (2005 - 2016).
الفرع الأول: نبذة حول هذا البنك:

تأسست شركة البلاد للاستثمار بموجب المرسوم الملكي 48/م بتاريخ 04 نوفمبر 2004، بلغت موجودات هذا البنك 53,893 مليون ريال سعودي، وعنوان المركز الرئيسي للبنك هو بنك البلاد الرياض 11411 المملكة العربية السعودية بتقديم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات ربحية بنك البلاد السعودي خلال الفترة 2005 - 2016

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (3-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك البلاد (2005-2016)

السنوات/ المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح	98 092	178 119	72 459	125 069	(-248 389)
العائد على الأصول%	1.4	1.57	0.43	0.77	(-1.43)
العائد على حقوق الملكية%	3.38	5.88	2.33	3.89	(-8.27)
اسعار النفط opec (دولار للبرميل)	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
92 320	329 625	941 804	729 168	864 029	788 423	809 023
0.44	1.19	3.16	2.01	1.91	1.53	1.5
2.98	9.65	21.55	14.29	14.66	12.23	11.05
77,45	107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البلاد سعودي (2005-2016)
"من تقارير سلة أوبك

في 2006-2007 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط كانت في ارتفاع مستمر، حيث انعكس هذا سلباً على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ إذ وصل إلى 0,43% 2,33% على التوالي في عام 2007 مقارنة ب 1,57% و 5,88% في عام 2006. وذلك للنمو في صافي الاستثمارات حيث بلغت 13,599 مليون ريال في عام 2007، مقارنة بمبلغ 9,835 مليون ريال في نهاية 2006 وبسبب انخفاض في مخصصات الائتمان أي لا وجوداً للخسارة في هذا البنك.

وفي عام 2009 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أن ربحية البنك البلاد في تراجع حيث بلغ معدل العائد على الأصول والمعدل العائد على حقوق الملكية إلى (-1,43 %) و (-8.27%) على التوالي في عام 2009 مقارنة ب 0,77% و 3.89% في عام 2008، وه ذا بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري على أداء البنك بما فيها المؤشرات.

شهدت الفترة من 2010 الى 2013 ارتفاع كذلك على مستوى أسعار النفط نتيجة زيادة الطلب على النفط، مما انعكس ايجابيا على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية إذ بلغا 3,16% و21,55% على التوالي في 2012 مقارنة ب 0,44% و2,98% على التوالي في عام 2010؛ ونتيجة ارتفاع في موجودات البنك وخفض مخصصات تمويل.

أما بالنسبة لعام 2014 كان هناك تراجع في أسعار النفط؛ إذ وصل الى 96,29 دولار للبرميل مقارنة ب105,87 دولار للبرميل في 2013، مما انعكس هذا سلبا على معدل العائد على الأصول والمعدل على حقوق الملكية اذ بلغ 1.91% و14.66% في عام 2014 مقارنة ب 2.01% و14.29% في عام 2013، بسب ارتفاع إجمالي مصاريف العمليات، ونتيجة فتح أكثر من 25 فرع وإيجار بعض الفروع.

وشهدت الفترة 2015 - 2016 تراجع في مستوى أسعار النفط، وانعكس هذا على ربحية بنك البلاد من خلال تراجع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ب 1.5% و11.5% على التوالي في 2016 مقارنة ب 1.53% و12.23% على التوالي في عام 2015 ورجع ذلك الانخفاض إلى خفض رأس مال؛ لان زيادة في قيمته تعزير ملاءة المصرف .

المبحث الثاني : تقييم ربحية البنوك الإسلامية الكويتية والقطرية في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016.

سيتم تقييم ربحية البنوك الإسلامية الكويتية والقطرية في هذا الفصل وذلك بتقييم مجموعة من البنوك الكويتية والقطرية.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك الإسلامية الكويتية والقطرية في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016. الفرع الأول: نبذة تعريفية على البنوك الكويتية أولاً: تعريف بنك بوبيان الكويتي

تأسس بنك بوبيان كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب الأمر رقم 88 وفقاً لقواعد وقوانين بنك المركزي القانون رقم 30 الصادر في 2003، وقد بلغ رأس المال المدفوع عند الإنشاء 100 مليون دينار كويتي. تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2006 .

ثانياً: تعريف بنك التمويل الكويتي

تأسس بنك (بيت) التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية عام 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مايو 2004، وهو أكبر بنك في الكويت حيث يستحوذ على 70% من الأصول القطاع البنكي الإسلامي و26% من الأصول النظام البنكي الكويتي.

الفرع الثاني: نبذة تعريفية على البنوك القطرية أولاً: تعريف بنك قطر الإسلامي

تأسس بنك قطر الإسلامي (شركة المساهمة قطري) كبنك إسلامي، وذلك بتاريخ 8 يوليو 1982 ويقوم البنك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية المرخص له بها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة وذلك من خلال مركزه الرئيسي بمدينة الدوحة وعدد فروع 8 فروع، إن أسهم بنك قطر الإسلامي مدرجة في أسواق الدوحة للأوراق المالية.

ثانياً: تعريف بنك الريان القطري

تأسس مصرف الريان (ش م قطري) بموجب المادة 68 من القانون التجاري القطري رقم 5 لسنة 2002 وقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم 11 المؤرخ 4 يناير 2006، ويعمل هذا المصرف وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، مرخص له من قبل مصرف قطر المركزي، كما لديه 16 فرع.

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات ربحية البنوك الكويتية الإسلامية خلال الفترة 2005-2016.
الفرع الأول: تحليل مؤشرات ربحية بنك بوبيان الكويتي في ظل تراجع أسعار النفط خلال الفترة 2005-2016.

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (3-4): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك بوبيان الكويت

المؤشرات/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الصافي الربح	10 314	18 632	1 846	(-5195)	6 109
العائد على الأصول %	2.04	2.49	0.21	(-5.35)	0.46
العائد على حقوق الملكية %	8.72	13.58	1.36	(-59.32)	2.56
اسعار النفط opec (دولار للبرميل)"	61,08	96,08	94,45	61,06	77,45

2011	2012	2013	2014	2015	2016
8 025	10 050	13 408	28 239	35 235	41 071
0.51	0.53	0.61	1.06	1.12	1.17
3.28	3.96	5.07	9.53	11.07	11.9
107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك بوبيان (2005-2016)

" من تقارير سلة الأوبك

تأثر بنك بوبيان بالظروف المحيطة والتطورات والتغيرات التي تطرأ عليه من وقت لآخر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة و البنوك الخليجية والكويتية بصفة خاصة ويعتمد الاقتصاد الكويتي بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من 90% من الدخل الوطني، ويعزى النمو الذي حققه الاقتصاد في 2006 إلى ارتفاع أسعار النفط؛ إذ بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي 10,6%، ثم تراجع هذا المعدل إلى 6% في 2007 بسبب انخفاض حجم الصادرات النفطية ولكن يظل هذا المعدل الأخير معدل جيد في كافة الأحوال، وانعكس هذا النمو على القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث حقق قطاع الخدمات المالية معدلات نمو غير مسبوقة وذلك من خلال ما تبين لنا في ربحية بنك بوبيان حيث بلغت ربح صافي 18632 ألف دينار كويتي في عام 2007 مقارنة ب 10314 ألف دينار كويتي في عام 2006، كذلك النمو المتباين في مؤشرات الربحية حيث بلغ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية 2,44% و 13,58% على التوالي في عام 2007 مقارنة ب عام 2006 وهذا راجع إلى انخفاض مخصصات تمويلية ب 497 ألف دينار كويتي مقارنة ب 922 ألف دينار كويتي في عام 2007 وانخفاض قيمة الديون.

أما بالنسبة لسنة 2009 كان هذا العام غير عادي كبقية الأعوام، فالتحديات التي واجهتها اقتصاديات العالم ومن بينها الاقتصاد الكويتي بسبب تداعيات الأزمة العالمية مما انعكس على ربحية البنك بخسارة حيث بلغ (-51695) ألف دينار كويتي مقارنة بـ 1846 ألف دينار كويتي في نصف الأول من سنة 2008، كما تراجعت أسعار النفط بسبب هذه الأزمة من خلال هذا لجأت الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي أثرت بشكل كبير في نتائجها المالية وعلى مستوى الاقتصاد الكويتي، حيث أن عام 2010 أصبح مختلف تماما على عام 2009 حيث تراجعت معدلات التشاؤم لدى الكثيرين وهذا ما رجح بالإيجاب على ربحيتها في عام 2010.

وفي الفترة 2011 - 2012 شهدت هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط في أسواق العالمية، وهو ما أدى إلى ارتفاع ربحية البنك لتصل إلى 100500 ألف دينار كويتي في عام 2012، مقارنة بـ 8025 ألف دينار كويتي في عام 2011. وانعكس هذا بإيجاب على مؤشرات البنك. وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الأسواق العالمية، فقد تمكن بنك بوبيان من تحقيق معدلات النمو في السوق المحلي عن طريق جذب العديد من الشركات المنتجة لمعرفة ملاءتها المالية.

الفترة 2013 - 2016؛ وبالرغم من انخفاض أسعار النفط التي تؤثر على الكثير من المؤسسات المصرفية في العالم، مسببة تذبذبات في الأسواق المالية العالمية؛ إلا أن الاقتصاد الكويتي أكثر استقرارا في مواجهة التأثيرات السلبية، إذ حقق البنك نموا قويا في أرباحه خلال العام 2016، حيث بلغ صافي الربح 165228 ألف دينار كويتي مقابل 145841 ألف دينار مدعومة بزيادة في صافي إيرادات التمويل وزيادة في الأصول.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات ربحية بيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2005-2016.

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (5-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبيت التمويل الكويتي

السنوات/ المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الربح الف ريال	162 004	725 266	156 960	118 741	105 983
العائد على الاصول%	2.56	8.24	1.48	1.05	0.84
العائد على حقوق الملكية%	23,06	59.93	12.65	9.56	8.21
اسعار النفط opec (دولار للبرميل)"	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45

2011	2012	2013	2014	2015	2016
80 342	87 676	115 893	126 476	145 841	165 228
0.59	0.59	0.71	0.73	0.88	1
6.21	6.606	6.7	7.24	8.19	9.12
107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي (2005-2016) "من تقارير سلة اوبك

انعكست أسعار النفط إيجاباً على أداء الاقتصاد الكويتي من حيث معدلات النمو ومعدلات الفائض في الحساب الجاري؛ مما انعكس على ربحية بنك التمويل حيث بلغت أرقام قياسية 725266 ألف دينار كويتي في سنة 2007 مقارنة بـ 162004 ألف دينار كويتي في سنة 2006، كذلك ارتفعت معها مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية إلى 8,24% و 59,93% على الترتيب في سنة 2007، مقارنة بسنة 2006.

وتأثر بيت التمويل الكويتي تأثيراً مباشراً بالأزمة المالية العالمية مما نتج عنه انخفاض حاد في أسعار النفط لاسيما في بداية الأزمة، وهذا ما تبين من خلال انخفاض ربحية هذا البنك في سنة 2009. وفي الفترة 2010-2011 شهدت هذه الفترة تراجعاً في ربحية البنك حيث بلغ الربح الصافي 80342 ألف دينار كويتي في 2011 مقارنة بـ 105983 ألف دينار كويتي في 2010، وبالتالي بلغ معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 0,84% و 8,21% على التوالي في سنة 2010 مقارنة بـ 0,59% و 6,21% على التوالي في عام 2011. وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة الديون وارتفاع مخصصات التمويل.

أما الفترة 2013 - 2016 سجلت هذه الفترة تراجعاً في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا التراجع لم يؤثر على ربحية بنك التمويل الكويتي حيث ارتفع صافي الربح إلى مستوى قياسي من 87676 ألف دينار كويتي في عام 2012 إلى 165228 ألف دينار كويتي في عام 2016، كما ارتفع معه معدل العائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية بـ 1,001% و 9,12% في عام 2016 مقارنة بـ 0,5% و 6,60% في عام 2012 وهذا نتيجة تطبيق متطلبات معايير بازل 3 التي تم تفعيلها على جميع

البنوك الكويتية، في بداية 2015. وبلغ معدل كفاية رأس المال 16,67% في بيت التمويل الكويتي و الاستجابة لكافة المتطلبات من قبل الجهات الرقابية المختلفة.

المطلب الثالث: تقييم ربحية البنوك الإسلامية القطرية في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016.
الفرع الأول: تحليل مؤشرات ربحية بنك قطر الإسلامي في ظل تراجع أسعار النفط خلال الفترة 2005-2016.

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (6-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك قطر الإسلامية

المؤشرات/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الصافي الربح	131 327	1 003 039	1 255 404	1 642 541	1 322 106
العائد على الأصول%	1.37	6.73	5.88	4.89	3.36
العائد على الحقوق الملكية%	6.26	23.62	27.120	22.99	14.6
أسعار النفط opec (دولار للبرميل)"	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1 262 179	1 365 149	1 241 445	1 335 400	16010432	1954324	2155104
2.43	2.34	1.69	1.72	1.66	1.53	1.54
13.94	12.18	10.81	11.25	12.83	14.61	15.13
77,45	107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي الفترة (2005-2016) " ومن تقارير لسلة الخامات الاوبك.

حقق الاقتصاد الوطني لدولة قطر قفزات متتالية على مدى السنوات الأخيرة، توجه بزيادة قياسية في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 65% خلال عام 2006 وقد كان لارتفاع مداخيل النفط تأثير على أداء اقتصاد دولة قطر وعلى مصارفها، حيث كان للمصرف نصيب أوفر من النتائج القياسية والمشاركة، تمكن المصرف من خلال هذا العام من رفع ربحيته وهذا ما يتضح من خلال صافي الربح 1003039 ألف ريال قطري، وفي عام 2006 مقارنة بالسنة الماضية وصل إلى 131327 ألف ريال قطري، مما أدى إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول والمعدل العائد على حقوق الملكية 6,73% و 23,62% على التوالي في عام 2006 مقارنة بـ 1,37% و 6,26% على التوالي في عام 2005، نتيجة ارتفاع في الموجودات 14,889 مليار ريال مقابل 9,552 مليار ريال في عام 2005.

ووصل نمو أداء مصرف القطري إلى أرقام قياسية في نصف الأول من سنة 2008، ثم تراجع في النصف الأخير من 2008 وكذلك تراجع في عام 2009، وكل هذا نتج عن تداعيات الأزمة التي شهدها العالم، وبدورها أثرت على أسعار النفط والربحية بنك قطر الإسلامي .

أما في الفترة 2010 -2012: شهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط، أما بالنسبة إلى ربحية البنك قطر الإسلامي فقد حافظ على هذه الربحية ، أي كانت نتائجها مستقرة وذلك من خلال انخفاض في المخصصات والتكاليف .

وفي الفترة 2013 -2016 شهدت أسعار النفط تراجعا كبيرا، حيث وصل سعر الي 40,68 دولار للبرميل في 2016 ، كما ان هذا لم ينعكس سلبا على ربحية البنك قطر الإسلامي حيث بلغ صافي الربح 2155104 ألف ريال قطري في 2016، مقارنة ب1335400 ألف ريال قطري في العام 2013 ، كما ارتفعت معه مؤشرات بنك قطر الإسلامي حيث بلغ معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية 1,00% و 9,1% على التوالي في العام 2016 مقارنة ب 0,7% و 6,7% على التوالي في العام 2013 وهذا نتج عن الحفاظ دولة قطر على قدرتها من خلال إتباع سياسة رشيدة وموجهة التحديات .

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات ربحية بنك الريان القطري الإسلامي في ظل تراجع أسعار النفط خلال الفترة 2016- 2005

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول(7-3): يمثل مؤشرات الربحية أسعار النفط لبنك الريان القطري الإسلامي

المؤشرات/ السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الربح	8 310	1 192 451	917 040	880 658	1 211 344
العائد على الاصول%	0.19	11.70	5.46	3.64	3.49
العائد على الحقوق الملكية%	0.2	23.11	16.104	14.77	16.99
اسعار النفط opec (دولار للبرميل)"	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45

2011	2012	2013	2014	2015	2016
1 408 350	1 504 213	1 702 270	2 002 242	2 073 369	2 075 286
2.54	2.44	2.55	2.49	2.497	2.26
16.56	15.6	16.17	17.63	17.21	16,3345118
107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك ريان قطري في الفترة (2005 -2016).
" ومن تقارير سلة الأوبك

يتميز هذا البنك بأدائه الجيد، وهذا ما تبين لنا من خلال ارتفاع ربحيته، إذ بلغ صافي الربح 1192451 ألف ريال قطري في عام 2007مقارنة ب8310 ألف ريال قطري في عام 2006، وكذلك ارتفاع معها معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الحقوق الملكية ب 11,70% و 23,11% على الترتيب في العام 2007 مقارنة ب0,19% و 0,20% على الترتيب في العام 2006.

أما بالنسبة إلى الفترة 2008 - 2009 تميزت هذه الفترة بتراجع أسعار النفط إلى 61,06 دولار للبرميل 2009 نتيجة الأزمة التي شهدها العالم، ولكن البنك استطاع أن يحقق ربحاً في ظل هذه الظروف وذلك من خلال ارتفاع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بـ 3,6% و 14,7% على الترتيب في عام 2009 كل هذا جاء نتيجة السياسة الحذرة التي انتهجها مجلس الإدارة والتي جاءت متغاممة مع أوضاع السوق، وجعلت من استثمارات مصرف الريان أكثر أمناً وبعداً عن المخاطر.

وفي الفترة من 2010 - 2013 تميزت هذه الفترة بارتفاع مستمر في ربحية البنك الريان وذلك من خلال ارتفاع في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 2,55% و 16,17% في 2013 مقارنة بـ 3,49% و 16,9% في 2010؛ وهذا راجع إلى نمو في إجمالي الموجودات ليصل إلى 66,548 مليون ريال مقارنة مع 61,628 مليون ريال قطر في 2012، وارتفاع في الاستثمارات.

الفترة 2014 - 2016 عرفت هذه الفترة إن المصرف حقق نتائج تعتبر جيدة في ظل أوضاع الرهينة، حيث شهد عام 2016 الكثير من الأحداث التي أثرت بشكل سلبي على المشهد الاقتصادية، كان على رأسها انخفاض الكبير في أسعار النفط واتخذت العديد من الدول إجراءات صارمة لضبط الإنفاق وإتباع سياسات محافظة للتحقيق من آثار تراجع الدخل العام وبالإضافة إلى مشكلة انخفاض الربحية، وفي ظل هذه الظروف عمل مصرف الريان بجهده على حماية جودة الأصول والكفاءة التشغيلية.

المبحث الثالث: تقييم ربحية البنوك الإماراتية الإسلامية والبحرينية الإسلامية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.

المطلب الأول: تعريف بالبنوك الإسلامية الإماراتية والبحرينية.

الفرع الأول: تعريف بالبنوك الإسلامية الإماراتية

أولاً: تعريف بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي بموجب الرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ 29 صفر 1395 هجري، الموافق ل 12 مارس 1975 بغرض تقديم الخدمات المصرفية و الخدمات المتعلقة بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية. و تم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984

ثانياً: تعريف بنك أبو ظبي الإسلامي

تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي في إمارة أبو ظبي . الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984. تتكون النشاطات الرئيسية للمصرف 20 التمويل الإسلامي و الاستثمارات و تقديم خدمات تجارية و مصرفية أخرى تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية للمصرف.

يمارس المصرف نشاطه في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال 36 فرعاً.

الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية البحرينية

أولاً: تعريف بنك البحرين الإسلامي

تأسس بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين بموجب المرسوم الأميري رقم 2 لسنة 1979 بموجب سجل تجاري رقم 9900 لمزاولة الأعمال المصرفية و الأنشطة المالية التجارية الأخرى وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية. يزاول البنك أعماله بموجب ترخيص مصرفي للتجزئة صادر عن مصرف البحرين المركزي ، هيئة الرقابة الشرعية للبنك هي الجهة المنوط بها التأكد من التزام البنك في معاملاته و لأعماله بمبادئ و قواعد الشريعة الإسلامية.

ثانياً: بنك البركة الإسلامي

بدأ بنك البركة الإسلامي نشاطه كمصرف استثماري خارجي عام 1984 باسم بنك البركة الإسلامي الاستثماري، و في عام 1991 قام بتوسعة عملياته لتشمل باكستان عندما تم منحه ترخيصاً للعمل هناك من قبل البنك المركزي الباكستاني. و قام بتغيير اسمه إلى الاسم الحالي و ذلك بعد منحه ترخيصاً مصرفياً تجارياً إضافياً في شهر ديسمبر من عام 1998 من قبل مؤسسة نقد البحرين. و يدير البنك حالياً 11 فرعاً في باكستان منتشرة في المراكز التجارية الرئيس

المطلب الثاني: تقييم مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية الإماراتية في ظل تراجع أسعار النفط 2005 - 2016.

الفرع الأول: تحليل مؤشرات ربحية بنك دبي الإسلامي في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (3-8): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك دبي (2005-2016)

المؤشرات/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح الف درهم امارتي	1 063 374	1 577 843	2 512 821	1 730 290	1 212 281
العائد على الاصول%	2.47	2.44	2.97	2.04	1.43
العائد على حقوق الملكية%	27.69	17.88	23.56	19.38	13.49
اسعار النفط opec (دولار للبرميل"	50,64	61,08	69,08	94,45	61,06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
812 633	1 056 415	1 213 444	1 718 029	2 803 726	3 839 260	4 050 051
0.90	1.16	1.20	1.51	0.22	0.025	0.02
7.71	10.38	10.44	10.51	0.15	0.16	0.14
77,45	107,46	109,46	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير من الفترة 2005-2016.

" من تقارير سلة الاوبك

شهدت الفترة من 2005 -2008 ارتفاع مستمر في أسعار النفط، مما انعكس سلبا على ربحية بنك دبي وكذلك على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغ 2,4% و 19,38% على التوالي في سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 الذي بلغ 2,47% و 27% على التوالي، وهذا راجع الى انخفاض في مخصصات البنك.

كما شهدت الفترة من 2009 - 2010 تراجع في أسعار النفط مما انعكس سلبا على ربحية البنك وهو ما نلاحظه في انخفاض معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية.

ويرجع انخفاض ربحية بنك دبي الى زيادة مخصصات التمويل الممنوحة من طرف البنوك و مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات.

كذلك شهدت الفترة من 2011 - 2013 ارتفاع في مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما عاد بالإيجاب على ربحية البنك. و هو ما نلاحظه من خلال ارتفاع في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وهذا نتيجة الارتفاع في صافي الربح حيث بلغ 1718029 الف درهم إماراتي مقارنة بسنة 2011 الذي كان 1056415 ألف درهم إماراتي.

وفي الفترة من 2014 - 2016 نلاحظ انخفاض على مستوى أسعار النفط، مما انعكس سلباً على معدل العائد على حقوق الأصول وعلى معدل العائد على حقوق الملكية إذ تراجع إلى 0,2% و 0,14% على التوالي في سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 الذي كان معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية 0,22% و 0,15% على التوالي.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات ربحية بنك ابوظبي الإسلامي في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016.

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (9-3): يمثل مؤشرات الربحية أسعار والنفط لبنك أبوظبي الإسلامي

المؤشرات/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح الف درهم	344 496	571 951	769 044	851 052	78 026
العائد على الاصول%	1.55	1.571	1.74	1.66	0.12
العائد على حقوق الملكية%	17.09	20.65	14.18	15.09	1.09
اسعار النفط(opec) دولار للبرميل"	50,64	61,08	69,08	94,45	62,06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1 023 345	1 154 969	1 199 931	1 447 829	1 746 875	1 931 695	1 952 264
1.35	1.55	1.39	1.40	0.015	0.016	0.015
12.62	13.47	9.52	11.12	0.12	0.12	0.12
77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك ابوظبي من الفترة 2005-2016 "من تقارير سلة اوبك

شهدت الفترة من 2005 - 2008 ارتفاعاً في أسعار النفط مما انعكس إيجاباً على ربحية البنك، كذلك ارتفاع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية نتيجة ارتفاع صافي الربح من 344496 في عام 2005 إلى 851052 إلى 851052؛ درهم إماراتي في عام 2008.

وشهدت سنة 2009 تراجعاً في مستوى أسعار النفط مما انعكس سلباً على ربحية البنك و هذا نتيجة تداعيات الأزمة العالمية التي شهدها العالم، وهذا نتيجة ارتفاع ديون هذا البنك.

وفي عام 2010 ارتفعت أسعار النفط و انعكس إيجاباً على ربحية البنك و على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 1,35% و 12,62% على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2012 تراجع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية إلى 1,3% و 9,52% على التوالي، ثم شهدت ارتفاعاً في سنة 2013.

أما بالنسبة للفترة من 2014-2016 شهدت تراجعاً في مستوى أسعار النفط، و كذلك تراجعاً في معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية.

المطلب الثالث: تقييم ربحية البنوك الإسلامية البحرينية في ظل تراجع أسعار النفط

الفرع الأول: تحليل مؤشرات ربحية بنك البحرين الإسلامي في ظل تراجع أسعار النفط 2005-2016

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (10-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك البحرين الإسلامي

المؤشرات \ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الربح الف درهم امارتي	7 390	13 035	25 025	22 313	-19 397
العائد على الاصول %	2.30	2.98	3.797	2.55	-2.126
العائد على حقوق الملكية %	10.27	17.39	13.36	13.405	(-13.80)
سعر النفط opec (دولار للبرميل)"	50,64	61,08	69,08	94,45	62,06

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
-39 712	-17 352	-36 195	6 107	9297	11205	8420
(-4.24)	(-2.06)	(-4.34)	0.67	0.11	0.102	0.072
(-39.68)	(-17.12)	(-51.88)	7.94	0.01	0.011	0.008
77,45	107,46	109,45	105,87	96,29	49,49	40,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الفترة 2005-2016

"من تقارير سلة اوبك

شهدت الفترة من 2005 إلى 2008 ارتفاع مستمر في أسعار النفط، مما انعكس إيجاباً على ربحية البنك، وهذا ما نلاحظه من خلال الفترة الممتدة من 2005-2007 وفي سنة 2008 كان هناك انخفاض طفيف كل من معدل العائد على الأصول و على معدل العائد على حقوق الملكية و هذا نتيجة انخفاض صافي الربح.

وفي الفترة من 2010-2012 نلاحظ ارتفاع في أسعار النفط مقارنة بسنة 2009 التي شهدت انخفاض طفيف، كما حقق البنك في هذه الفترة خسارة و هذا ما نلاحظه من خلال تراجع ربحية البنك إلى ادنى مستوى حيث بلغ معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية 4,34 % و 51,8 % على التوالي في سنة 2012 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط و هذا نتيجة تأثير الاقتصاد البحريني بالأزمة العالمية، اما في سنة 2013 شهد البنك ارتفاع في ربحيته وهذا راجع إلى إتباع دولة البحرين سياسة التنويع في الاقتصاد و الترشيد في النفقات.

وفي الفترة من 2014 - 2016 شهدت تراجع في أسعار النفط مما انعكس سلباً على ربحية البنك.

الفرع الثاني: تحليل ربحية بنك البركة الإسلامي في ظل تراجع أسعار النفط الفترة (2005-2016)

وذلك عن طريق تحليل تطور مؤشرات الربحية ومقارنتها بأسعار النفط

الجدول (11-3): يمثل مؤشرات الربحية وأسعار النفط لبنك مجموعة البركة المصرفية

2009	2008	2007	2006	2005	المؤشرات/ السنوات
91 758	113 698	144 148	80 252	79 272	صافي الربح الف دولار امريكي
0.69	1.041	1.42	1.052	1.25	العائد على الاصول%
7.55	10.05	12.60	8.201	14	العائد على حقوق الملكية%
61,06	94,45	69,08	61,08	50,64	اسعار النفط opec (دولار للبرميل)"

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
151 545	162 741	151 731	144 506	133 028	118 370	105 607
	0.006	0.064	0.689	0.698	0.69	0.664
11.83	11.99	11.43	11.127	10.28	9.83	8.629
40,68	49,49	96,29	105,87	109,46	107,46	77,45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير ومن من الفترة 2005-2016

" من تقارير سلة الاوبك

شهدت الفترة من 2005-2009 ارتفاع في أسعار النفط، و تذبذب في مؤشرات ربحية بنك البركة. أما بالنسبة للفترة من 2010-2013 شهدت استقرار في معدل العائد على الأصول وارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية نتيجة زيادة صافي الربح. وفي الفترة من 2014-2016 تراجعت أسعار النفط مما انعكس سلبا على مؤشرات ربحية البنك.

خلاصة:

يشمل هذا الفصل دراسة حالة البنوك الخليجية الإسلامية التي تتكون من 10 بنوك التي تنشط في دول المجلس التعاون الخليجي ما عد سلطنة عمان؛ نظرا لحدائثة دخولها إلى ركب العمل المصرفي الإسلامي وذلك عن طريق تحليل مؤشرات كل بنك على حدة وربطها بتغيرات أسعار النفط، حيث استخلصنا من هذا الفصل أن البنوك الإسلامية الخليجية تتأثر بتراجع أسعار النفط أما بالسلب أو الإيجاب، وهذا راجع إلى أن اغلب دول الخليج تعتمد بنسبة كبيرة على مصدر واحد وهو النفط، كما لاحظنا أن البنوك الإسلامية سجلت انخفاض في عوائدها بالرغم من ارتفاع أسعار النفط وهو راجع إلى عوامل داخلية التي تؤثر على ربحيتها.

ونستنتج أن خسارة البنك قد تكون نتيجة رفع مخصصات التمويل، وانخفاض قيمة الديون، كما تتأثر ربحية هذه البنوك بالظروف التطورات والتغيرات التي تطرأ عليها من وقت إلى آخر. وفي الاخير نستخلص ان البنوك الخليجية الإسلامية قد حققت ربحية عالية على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهها.

خاتمة

خاتمة:

شهدت أسعار النفط تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة مما انعكست على ربحية البنوك بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إعطاء مدخل عام حول أسعار النفط وإجراء تقييم لربحية البنوك الإسلامية وكذلك اثر تغيرات أسعار النفط على ربحية البنك.

كما قمنا بدراسة حالة عينة من البنوك الخليجية التي تنشط في دول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك عن طريق تحليل مؤشرات هذه البنوك وربطها بتغيرات أسعار النفط.

وبالإجابة عن الأسئلة المطروحة التي تدور حول طرق تقييم ربحية البنوك الإسلامية ؛ فاستعملنا مؤشرين هما: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وتأثرها بتغيرات أسعار النفط. الذي يعد أكثر من مجرد مصدر للطاقة التي تعتمد عليها معظم دول العالم، وبالتالي فإن أي تغير في سعره يؤثر على مسارات التنمية و ربحية البنوك الإسلامية.

وللإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية،

من خلال هذه الخاتمة نستعرض نتائج البحث وتوصياته وآفاق الدراسة.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع، تم التوصل الى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعية:

الفرضية الأولى: تكمن أهمية البنوك الإسلامية في تلبية حاجيات الأفراد، حيث تم تأكيدها، تكمن أهميتها من خلال الخدمات التي تقدمها و الصيغ التي تستخدمها.

الفرضية الثانية: في ظل تراجع أسعار النفط العالمية تتراجع معه ربحية البنوك الإسلامية كانت هذه الفرضية صحيحة لان عند ما ينخفض سعر النفط تنخفض ربحية البنك.

الفرضية الثالثة: تم اثبات هذه الفرضية لان تراجع أسعار النفط العالمية يؤدي الى تراجع ربحية البنوك الإسلامية الخليجية نظرا لتراجع مداخيل اقتصاديات الدول الخليجية .

نتائج الدراسة:

تقوم البنوك الإسلامية بدور فعال في تنمية الاقتصاد من خلال مساهمتها في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة.

تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض و الطلب العالمين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك.

تتعرض أسعار النفط على ربحية البنك سلبا أو إيجابا.

كما لاحظنا أن البنوك الإسلامية تحقق نتائج مرضية بالرغم من تراجع أسعار النفط وهذا راجع إلى انخفاض في المخصصات التمويلية (التكاليف) و انخفاض قيمة الديون الخارجية.

بالرغم من التحديات و الصعوبات التي شاهدها المصارف الإسلامية إلا أنها حققت عوائد خلفية انخفاض العائدات النفطية إلا أن البنوك تمكنت من المحافظة على مؤشراتها الأساسية.

التوصيات:

على المصارف الإسلامية أن ترسم سياسة رشيدة من اجل مواجهة التحديات الاقتصادية.

.قيام المصرف الإسلامي بعملية تخطيط جيدة من اجل تحقيق أفضل ربحية

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض آفاق الدراسة:

✓ أسباب تراجع ربحية البنوك الإسلامية في ظل استقرار أسعار النفط.

✓ التقنيات التي يستخدمها البنك الإسلامي للمحافظة على ربحيته.

✓ المخاطر الناجمة عن انخفاض ربحية البنوك الإسلامية.

وفي الأخير نرجو من الله عز و جل أن نكون قد وفقنا في هذا العمل.

قائمة المراجع

المراجع

- 1- إبراهيم جاسم الياسري، **عقد المضاربة في المصارف الإسلامية** ، بدون طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
- 2- احمد محمد محمود نصار ، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية** ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين .
- 3- احمد جابر بدران ، **مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي** ، ط 1، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية مؤسسة فكر إسلامية، مصر، 2014.
- 4- احمد إدريس عبده، **فقه المعاملات على مذهب الإمام ملك، دار الهدى** ،عين مليلة، 2000.
- 5- جهاد عبد الله حسين ابو عويمر، **ا لترشيد الشرعي للبنوك القائمة** ، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، 1985.
- 6- حسن محمد سمحان، موسى عمر مبارك ، **محاسبة المصارف الإسلامية** ، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان. 2011.
- 7- حسن الامين، **المضاربة الشرعية وتطبيقات الحديثة**، ط2، مكتبة الملك فهد، جدة، 2000.
- 8- حمد عبد المجيد عبد القادر ، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية** ، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016 .
- 9- حسن عبد الله الأمين، **الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد المرابحة** ، بدون طبعة، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- 10- رفيق يونس المصري **المصارف الإسلامية، دراسة شرعية لعدد منها** ، ط 2، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، 1997.
- 11- محمد محمود العجلوني، ط2، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها - تطبيقاتها المصرفية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 12- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، بدون طبعة ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1990.
- 13- محمود عبد الكريم احمد ارشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية** ، ط2، دار النفائس لنشر والتوزيع ، الأردن، 2007.

- 14- محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية وتطبيقات العملية ، ط 4، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2012.
- 15- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، ط1، دار السيرة، للنشر والتوزيع، عمان،2010.
- 16- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرف الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة ، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2009.
- 17- محمود حسين الوادي ،آخرون، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار المسيرة ، عمان،2010 .
- 18- محمود حسن صوان، العمل المصرفي الإسلامي، ط8 ، دار وائل ،عمان، 2008.
- 19- نعيم نمر داود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي ، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
- 20- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
- 21- نصر فريد محمد وصل، فقه المعاملات المدنية والتجارية في الشريعة الإسلامية ، ط 5 ، المكتبة التوفيقية، مصر، 1998.
- 22- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في المعاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 23- عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المال ، ط 1، دار الفكر الجامعي ، جامعة الإسكندرية ، 2010 .
- 24- علي احمد السالوس، فقه البيع والاستيثاق والتطبيق المعاصر ، ط7، دار الثقافة ومكتبة دار القرآن، لبنان، 2008.
- 25- عبد الله بن حمد بن عثمان الخويطر، المضاربة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة، ط1، دار كنوز اشبيليا لنشر والتوزيع ، السعودية،2006.
- 26- علي محيي الدين علي القره داغي ، بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة ، ط 1 دار البشائر الإسلامية، لبنان، 2001.

- 27- غسان السبلاني، المصارف الإسلامية في نظام مالي عادل ومستقر (مقارنات - تطلعات - نتائج) ، ط1 ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012 .
- 28- فادي محمد الرفاعي ، المصارف الإسلامية ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2011.
- 30- قادري محمد الطاهر ،جعيد البشير، كاكي عبد الكريم ، المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول ، ط1، مكتبة حسن العصرية، 2014.
- 31- سعيد علي العبيدي ، الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار دجلة، عمان، 2011
- 32- سليمة طبائبية، إدارة المصارف الإسلامية ، ط1، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية(رمح) عمان، 2016.

الرسائل الجامعية

- 1- امارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، في إدارة أعمال، جامعة حلب، 2009-2010 .
- 2 - احمد حسين احمد المشراوي، اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية ، مقدمة هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل 2006-2007.
- 3 - الياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية ، الرسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة، جامعة اليرموك، الأردن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2006 - 2007 .
- 4 - السعيد دراجي، تمويل المشاريع الاستثمارية بالسلم والقرض ، مذكرة لنيل الماجستير في الاقتصاد الاسلامي جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 2005.. 2006
- 5 - السعيد رويجج، التطور التاريخي لاسعار البترول واثره على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012- 2013.
- 6 - باحمد ياسمينه، ادارة مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية ، مذكرة لحصول على شهادة ماستر ، جامعة ادرار، 2016- 2017 .
- 7- بوجماوي جميلة، شويفر فضلة، تقييم واقع المويل بالمشاركة والمضاربة في البنوك الاسلامية الخليجية ، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، جامعة ادرار 2016- 2017.

- 8 - بوجمعاوي سوهيرة، خارف جمعة، الدور الاقتصادي التمويل الاستنصاع في البنوك الإسلامية ، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ، مذكرة ماستر، جامعة ادرار 2016-2017
- 9 - بن حمي حسناء ، صيغ التمويل بالمدينيات في البنوك الإسلامية ودورها في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، فرع مالية وبنوك، جامعة احمد دراية ادرار في الجزائر 2016 - 2017 .
10. بيطام ريمة، اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة محمد خضير، بسكرة،2014-2015 .
- 11- جبايلي حياة امينة ولقرع حامدة، تأثير تقلبات اسعار النفط على الاستثمار العمومي في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية،جامعة دراية ادرار، 2015-2016 .
- 12- حاج قويدر عائشة والسلخ رحمونة، اثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، جامعة دراية ادرار، 2015-2016 .
- 13- رتبية بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 - 2014
- 14- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية ، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، 2010-2011 .
- 15- لنصاري رحمة ، موساوي زانة، واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية - بعض البنوك الخليجية أنموذجا، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ، مذكرة ماستر، جامعة ادرار 2016-2017
- 16 - موسى محمد شحاده، مدى نجاعة البنوك الاسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني ، قدمت هذه الاطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الدكتوراه برنامج العلوم الادارية والاقتصادية كلية الدراسات العليا الجامعة الحرة في هولندا، فلسطين 2010 -2011.
- 17- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي،جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2007 - 2008

- 18- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد 2009 - 2010.
- 19- مورية سمية، اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد ، 2014- 2015 .
- 20- ميداني صالح، تقييم اداء البنوك التجارية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة احمد دراية، ادرار، 2015. - 2016.
- 21 - عبد العزيز ميلودي ، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006. - 2007.
- 22 - عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايز لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور القائد والمخاطر ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008 - 2009.
- 23- عبد العزيز خالد، مشكلة الفوائد والبنوك الإسلامية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير قسم القانون الخاص ، فرع قانون الأعمال، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق 2010- 2011.
- 24 - عرورة فتيحة، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر ، 2007. - 2008.
- 25- عماد سالم محمد ابو ميري، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الدول العربية ، القاهرة، 2015. 2016 .
- 26- داود سعد الله، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011- 2012.
- 27- عوماري فاطمة، موساوي حنان، اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، جامعة ادرار، 2015. - 2016.
- 28- غنجو أسماء، عامر نوال، الصكوك الإسلامية كآلية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ، جامعة ادرار 2016- 2017.

- 29 - سناء مسعودة، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2014-2015.
- 30 - هيفاء شفيق سليمان الدويكارت ، **عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية** ، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك،الأردن،2003 ص12
- 31 - هوام منصف ولطرش النوري، **اثر تغيرات اسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي، تبسة،2015-2016، ص 19.

- المجالات

- 1- افتخار محمد مناحي الرفيعي، **خمس محمد حسن، احمد ياسين عبد، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 31، 2012.
- ¹ بوشول السعيد، محمد الامين مصباحي، **انعكاسات الاصدمة النفطية 2014 على أداء السواق الاوراق المالية الخليجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر العدد 9، ديسمبر 2015،ص109.
- 2- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، **اثر تطور اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر**، المجلة.
- 3- عبد الرحمان عبد القادر، حاسني بن عودة، **اثار الازمة المالية العالمية على ربحية عينة من البنوك الاسلامية الخليجية** ، المحور الرابع: دور الصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول:الصيرفة الإسلامية يومي: 04 و 05 مارس 2018، جامعة ادرار.
- 4- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة الجامعة الازهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية،المجلد15، العدد 1، 2013.
- 5- منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، **مقارنة اداء المصارف الاسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية**، المجلد13، العدد2، المنارة، 2007.

المقالات

- 1- المومن عبد الكريم،عبد الرحمان عبد القادر، **تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر** ، المجلة جامعة ادرار غير منشورة، 2016.

تقارير باللغة العربية

- 1- تقارير السنوية لبنوك إسلامية السعودية (2005 – 2016).
- 2- تقارير السنوية لبنوك إسلامية الإماراتية (2005 – 2016).
- 3- تقارير السنوية لبنوك إسلامية البحرينية (2005 – 2016).
- 4- تقارير السنوية لبنوك إسلامية الكويتية (2005 – 2016).
- 5- تقارير السنوية لبنوك إسلامية القطرية (2005 – 2016).
- 6 - تقرير منظمة الأوبك.

التقارير باللغة الأجنبية

1. Islamic Financial Services Board ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2013
2. Islamic Financial Services Board ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2015
3. Islamic Financial Services Board- ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDU STRY STABILTY REPORT 2017

المواقع الالكترونية:

1. <http://www.alrajhibank.com.sa/ar/business/documents/fi-inside.pdf> 19/04/2018.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم ربحية البنوك الإسلامية من حيث العوائد، في دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على المنهجين منهج الوصفي التحليلي ومنهج المقارن للمقارنة بين مؤشرات الربحية وأسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016 حيث يتضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من المفاهيم العامة حول البنوك الإسلامية من حيث: نشأتها، تعريفها، أنواعها، خصائصها وصيغها. وكذلك عموميات حول أسعار النفط وتطوراتها والعوامل المؤثرة عليها و أنواعها ثم مفاهيم حول ربحية البنوك الإسلامية وكيفية قياسها في ظل تراجع أسعار النفط . أما بالنسبة للجزء التطبيقي لهذه الدراسة فكانت دراسة حالة حول البنوك الخليجية حيث تم إعطاء تعريف لكل بنك على حدة ثم دراسة تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على ربحية البنوك الخليجية الإسلامية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 - 2016. ومن خلال هذا نستنتج أن ربحية البنوك الإسلامية يتم تقييمها عن استخدام مؤشرات، كما نستنتج ان هذه البنوك تحقق أرباح عالية على الرغم من انخفاض أسعار النفط وهذا راجع إلى الحد من الاعتماد على القطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، أسعار النفط، تقييم الربحية، البنوك الخليجية.

Abstract:

The objective of this study is to know how to evaluate the profitability of Islamic banks in terms of returns. In our study of this subject, we have adopted the analytical descriptive and comparative methods to compare profit indices and oil prices between 2005 and 2016. The theoretical framework of this study includes general concepts about Islamic banks in terms of: their origin, definition, types, characteristics and formulas. As well as generalities about oil prices and developments, factors affecting them and types and then concepts about the profitability of Islamic banks and how to measure them in light of the decline in oil prices. As for the applied part of this study, a case study was conducted on the Gulf banks, where a definition was given to each bank and then the study of the changes in oil prices and their impact on the profitability of the Gulf Islamic banks during the period from 2005 to 2016. In this we conclude that the profitability of Islamic banks is evaluated by the use of indicators, and we conclude that these banks achieve high profits despite the decline in oil prices and this is due to reduce dependence on the oil sector.

Keywords: Islamic Banks, Oil Prices, Profitability Assessment, Gulf Banks